وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبدا لحفيظ بوالصوف ـ ميلة ـ

معـــهـــد الآداب واللغـات

قسم اللغة والأدب العربي

محـــاضرات في مادة

علم أصول النحو

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ، فرع الدراسات اللغوية

من إعداد الدكتور/ عمار بشيري

السنة الجامعية

2021 م ـ 2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أفضل من نطق

ببلغة الكلام

وأوتي جوامع الكلم

وفصل الخطاب..

محمد أشرف الأنبياء

وخاتم المرسلين

تقديم

أصول النحو علم محدد المبادئ والأهداف والإجراءات يدرس المدونة العربية من حيث الشروط والصحة والتجديد بهدف صحة النحو العربي.

وأصول النحو بنيت أدلته على السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال فمنها ما يتصل بالنقل ومنها ما يستنبط بالعقل، لأن ذلك يجعل المجال المنهجي والمعرفي مفتوحا تجاه مواكبة اللغة للجديد المستجد.

وهو معرفة عبر تخصصية أي أنه عابر كثير من العلوم والمعارف يستجلب الكثير من المفاهيم المنتظمة علة أصول معرفية ومنهجية مشكلة أصول النحو إذ أنه جهاز مفاهيمي مختلط من أصول الفقه، وعلم الحديث، وعلم الكلام، والمنطق وعلم النحو.

وقد كان لابن جني (391 هـ) وابن الأنباري (577 هـ) والسيوطي (911 هـ) أداءً تأسيسيا لهذا العلم عندما أحسوا بضرورته فحددوا مفاهيمه الكلية، و أسهموا في تبني هذا العلم من حيث الموضوع والمنهج.

وهذه المطبوعة التي بين أيدينا تحوي على أربع عشرة محاضرة، تطرقت كل محاضرة إلى مفهوم من مفاهيم أصول النحو، وهي:

المحاضرة الأولى: مدخل إلى النحو وأصول النحو المصطلح والمفهوم.

المحاضرة الثانية: النشأة والمرجعيات.

المحاضرة الثالثة: أصول النحو، التأليف ورواده ابن جني، وابن الأنباري والسيوطي.

المحاضرة الرابعة: السماع مفهومه وشروطه.

المحاضرة الخامسة: السماع ومصادر القرآن الكريم والحديث الشريف.

المحاضرة السادسة: السماع ومصادره كلام العرب (الشعر، النثر).

المحاضرة السابعة: القياس النحوي وأركانه، المقيس والمقيس عليه.

المحاضرة الثامنة: القياس النحوي وأركانه، العلة والحكم.

المحاضرة التاسعة: استصحاب الحال وموقف القدامى والمحدثين.

المحاضرة العاشرة: الإجماع وأنواعه (إجماع الفقهاء والأصوليين، إجماع النحاة).

المحاضرة الحادية عشرة: ظاهرة الإعراب.

المحاضرة الثانية عشرة: الأصل والفرع، أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصول.

المحاضرة الثالثة عشرة: الاجتهاد وموقف العلماء.

المحاضرة الرابعة عشرة: نظرية العامل.

اعتمدت في إنجاز هذه المطبوعة على أهم مصادر الموضوع كالخصائص لابن جني والإعراب في جدول الإعراب لابن الأنباري، والاقتراح للسيوطي إلى جانب بعض المراجع الحديثة، إذ حاولت التبسيط قدر المستطاع لأجل إيصال مفاهيم هذا العلم إلى الطلبة، باعتباره جديدا عليهم.

الدكتور/ عمار بشيري

مسيلة في 18 شوال 1443هـ

19 ماي 2022م

المحاضرة الأولى

مدخل إلى النحو وأصول النحو المصطلح والمفهوم

مقدمة:

يعد النحو علم أساسي من علوم العربية يهدف للحفاظ على اللغة من الخطأ واللحن، كما أن في تعلمه استقامة للسان وفصاحة للكلام، أما أصول النحو فهي أدلة النحو التي تتأسس على أساسها القاعدة النحوية لكي يبقى النحو محافظا على المنوال الصحيح القائم علي الشاهد اللغوي.

1- النحو:

1- 1- عوامل نشأة النحو: تعود أسباب نشأة النحو إلى :

- العامل الديني:

" ترجع العوامل الدينية إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلام والفصاحة وخاصة بعد أن أخد النحو يشيع على الألسنة وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكلما تقدمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه مع الألسنة وخاصة بعد تعريب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها كما فسح للحن وشيوعه، ونفس نازلة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة حتى عند بلغائهم وخطبائهم المفوهين"[1].

- العامل القومي :

يعتز العرب بلغتهم اعتزازا كبيرا وخاصة بعد ظهور الإسلام " وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية.

وبجانب ذلك هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن رسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما وتتقن النطق بأساليبها نطقا سليما وكل ذلك معناه أن بواعث دفعت دفعا إلى التفكير في وضع النحو[2].

1-2- تعريفه لغة :

قال ابن منظور في لسان العرب " النحو القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما، نحا ينحوه وينحاه والجمع أنحاه ونحو قال سيبويه: شبهوها بعتو وهذا قليل، وفي بعض كلام العرب إنكم لتنظرون في نحو كثيرة أي في ضروب من النحو شبهها بعتو ويقال

[1]- شوقي ضيف : المدارس النحوية، دار المعارف، ط1، القاهرة، ص 11. انظر السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2008، ص 39.

[2]- المرجع السابق : ص 12.

نحوت نحوك أي قصدت قصدك، وجاء في التهذيب أن أبا الأسود الدولي وضع وجوه العربية وقال الناس، انحو نحوه فسمي نحوا" [1] ومن ثم اتخذ علم النحو مصطلحه من هذا التوجيه وبدأت أسسه ومبادئه ترسي، وتحدد معالمه وموضوعه من أجل هدف سام وهو الحفاظ على القرآن الكريم واللغة العربية.

3-1- تعريفه اصطلاحا :

يعرفه ابن جني بأن: " النحو هو انتحاء سمت لكلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد بها إليها، وهو الأصل مصدر شائع أي : نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا ثم خص بها انتحاء هذا القبيل من العلم، وقد استعملته العرب ظرفا واصله المصدر.

أنشد أبو الحسن:

ترمي الأماعيز بمجمرات بأرجل روح مجنبات

يحدو بها كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات[2]

فالنحو عند ابن جني يمثل طريقة وإجراء في كيفية التعامل مع الظواهر التركيبية لكي يحصل المعنى الصحيح على ما كانت عليه العرب في تصرفها في الكلام، كما أن الأعجمي يتعلم العربية على هذا المنوال لكي يكون كلامه عربيا.

وقد أورد السيوطي تعريفا للنحو لصاحب المستوفى على أن " النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[3]، ففي هذا التعريف حد النحو على أنه صناعة، وقد " عرف النحاة الصناعة بأنها العلم الحاصل بالتمرن، أي أنه قواعد مقررة وأدلة وجد العالم بها أولا.وعرفها كذلك بأنها " ملكة حاصل بالتمرن " [4]، فالصناعة تحصل بالاستعمال اللغوي، وعلاقة ذلك بالقواعد النحوية الصحيحة، كما أن النحو يؤدي إلى البناء اللغوي الصحيح للجملة أو القول فينتج لنا بعد ذلك معنى صحيحا ومقبول لأن الهدف من الصحة النحوية هي خلق المعنى السليم.

والنحو ضروري لتعلم اللغة العربية والحفاظ عليها والحفاظ على القرآن الكريم يقول الزجاجي: " الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير، وتقديم كتاب الله تعالى الذي هو أصل الدين والدنيا المعتمد ومعرفة أخبار

---

[1]- ابن منظور : لسان العرب، تح خالد رشيد القاضي، دار ادسوفت، ط1، 2006، المغرب، مادة ن ح و.

[2]- ابن جني : الخصائص، ج1، تح محمد على النجار، دار الهدى، ط1، بيروت، ص 34

[3]- السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو، تح محمد حسن، دار الكتب العلمية، 1998، ص 30.

[4]- تمام حسان : الأصول، دار الكتب، 2000، ص 15.

النبي صلى الله عليه وسلم وإقامة معانيها على الحقيقة لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيها حقوقها من الإعراب"[1].

فالفائدة من تعلم النحو أكيدة وقائمة من التكلم على المنوال العربي الصحيح وسلامة اللسان من اللحن والحفاظ على استمرارية اللغة وتجددها عن طريق القياس باعتباره آلية نحوية في توليد الكلمات والجمل والمعاني الجديدة على ضوء الاستعمال اللغوي وإفرازات العصر من المفردات الجديدة والمعاني المتولدة عنها، فالنحو يولد التركيب السليم والمعنى المقبول.

يتسم النحو العربي " بالموضوعية إذ أن النحاة قد بنوا النحو على مسموع من الكلام العرب، فكان لهم انتقاء في الزمان والمكان فكان ذلك منهم استقراء ناقصا وهو مطلب العلم المضبوط، أما العنصر الثاني للموضوعية فهو الضبط فقد كان يبدو في مظهرين المظهر الأول أنهم كانوا يردون قواعدهم إلا ما تقوله العرب أما المظهر الثاني فهي الضوابط التي أنشئوها، كما يتسم النحو العربي بالشمولية وإن كان العنصر الأول من الشمولية فإنها هي التي يسميها النحاة القياس، ومعناه نفسه هو ما يفهم من القياس نفسه هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أي أن النتائج النحوية يتحتم انطباقها على غير المنقول. كما يتسم النحو بالتماسك أي أنه نظام تتشابك فيه العلاقات النحوية حتى يصبح بهذا التشابك بنية جامعة مانعة، كما أنه يتسم بالاقتصاد وله مظهران، أولهما الاستغناء بالكلام عن الأصناف دون الكلام عن المصنفات، أما المظهر الثاني فهو التعقيد وهو بدوره استغناء بالكلام في الحكم الشامل وهو القاعدة عن الكلام في أحكام المفردات، فالنحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد"[2]

وتتمثل " وضيفة النحو عند النحاة القدامى في معرفة تأليف الكلام العربي كما نطق به الفصحاء من العرب سواء تعلق بهيئة تأليفه الجملة من ناحية التقديم والتأخير، والحذف والإضمار، والفصل والوصل أم تعلق بمعرفة أجزائه التي ائتلف منها من ناحية الإعراب والبناء والتعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير وأمثالها ما عزف عنها النحاة المتأخرين واستأثر بها البلاغيون فيها يسمونه بـ (علم المعاني)

مما قدمنا نستخلص أن هناك نوعين من النحو نحو أبدعه النحاة الأوائل، ونحو من إنتاج النحاة المتأخرين يختلفان كل الاختلاف وإن تطابقت المصطلحات إلا أن مفهومها يختلف وقد أشرنا إلى ذلك بالتفصيل في كتابنا " مصطلحات بين الفقهاء والنحاة" وألمحنا لمحة خفيفة في كتابنا " الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية" والآن فما الفرق بين النحويين

[1]- الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تح مازن مبارك، دار النفائس، ط 3، 1979، بيروت، ص 95.
[2]- تمام حسان : الأصول، ص 57

وفيما يخص النحو العربي الأصيل ونحو المتأخرين من النحاة العرب يقول الأستاذ العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الموضوع : " نعني بالنحو العربي الأصيل النحو الذي طوره وأنضجه الخليل بن أحمد مع بعض زملائه وأتباعه وخاصة سيبويه، وأكثره على مفاهيم منطقية رياضية، أما ما صار إليه بعد القرن الرابع فهو أقل قيمة بكثير مما كان [وذلك لعدة أسباب]:

أ. لأن المنطق اليوناني (أي منطق أرسطو) كان قد غزا الفكر العربي، وكان ذلك بالنسبة النحو ابتداء من عهد البغداديين (ابن السراج وابن كيسان) وغيرهم ممن تأثروا بهذا المنطق وهذا لم يحصل قط في زمن الخليل وسيبويه خلافا لما يعتقده البعض"[1] وقد أولع العرب بمفاهيم أرسطو فالتبس على الكثير من الناس المفهوم العربي الأصيل.

ب. " النحو الذي أصاب العلوم الإسلامية وخاصة النحو، فقد صار ابتداء من القرن السادس عبارة عن (سكولاستيك) أي دراسات مدرسا نية، الغاية منها التعليم مع الجدل العقيم. وكل ما ظهر بعد ذلك فهو تقليد لا للفترة الأولى الخلاقة بل لمؤسسي المدرسانية النحوية كابن مالك وشراحه"[2].

2- أصول النحو:

2-1 تعريفه لغة واصطلاحا:

قال ابن منظور " الأصل أساس الشيء وجمعه أصول ورجل أصيل ثابت الرأي عاقل ويقال مجد أصيل ورأي أصيل"[3]، واستعمل ابن جني الأصيلة موضع التأصل فقال " الألف وأن كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدة فإنها أن كانت بدلا من أصل جرت في الأصلية مجراه وهذا لم تنطق به العرب إنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها، وأصل الشيء صار ذا أصل قال أمية الهذلي: " وما الشغل إلا أنني متهيب لعرضك ما لم تجعل الشيء يأصل[4].

تعريفه اصطلاحا:

يعرف ابن الأنباري أصول النحو بأنه " أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله، والفائدة من هذه الأصول هي التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح : النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، الجزائر العدد الأول، ص 6.
[2]- التواتي بن تواتي : محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، 2008، ص 26.
[3]- ابن منظور : لسان العرب، مادة أ ص ل.
[4]- ابن جني : الخصائص، ج2، ص 56.

الصواب ولا ينفك غالبا من ارتياب"[1]، ففي هذا التعريف يحدد ابن الأنباري أصول النحو بأنها أدلة النحو متخذا علما مشابها وهو علم أصول الفقه الذي له أصوله وهي أدلته، كما أن أصول النحو يتطلب الاجتهاد المعرفي واللغوي مع الحجة في إثبات الحكم.

كما يبين ابن الأنباري " التأثير الذي حصل العلمين، وهو أن أصول النحو علم نشأ متأخرا نسبيا ومتأثرا بما هو في بيئة الفقهاء، ويمكن أن نستنتج نتيجة أولى وهي أن النحو العربي نحو عملي في نشأته انطلق من النصوص العملية وليس من الأحكام المجردة ثم انعكس أمره"[2].

ويعرف السيوطي أصول النحو بأنه: " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل.

-" فعلم" أي صناعة فلا يرد ما أورد على التعبير في حد أصول الفقه من كونه يلزم عليه فقده إذا فقد العالم به، لأنه صناعة مدونة مقررة وجد العالم بها أم لا.

- وقولي " أدلة النحو": يخرج كل صناعة سواه النحو وسوى الحو، وأدلة النحو الغالبة هي أربعة.

- وقولي الإجمالية: احتراز من البحث في التفصيلية كالبحث من دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وبجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل وباب المفعول به وبجواز مجئ الحال من المبتدأ وبجواز مجئ التمييز مؤكدا ونحو ذلك فهذه وظيفة علم النحو لا أصوله.

- وقولي من حيث هي أدلته: بيان لجهة البحث عنها أي البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو لأنه فصيح الكلام سواء كان متواترا أم آحادا، ومن السنة كذلك بشرطها الآتي وعن كلام من يوثق بعربيته وعن إجماع أهل البلدين كذلك، أي أن كلا مما ذكر بجواز الاحتجاج به دون غيره، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز.

- وقولي حال المستدل: أي المستنبط المسائل من الأدلة المذكورة، أي صفاته وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل"[3].

" ومما لا شك فيه أن ها النص صريح في أن أصول النحو علم استدلالي يبحث في كيفية استنباط الأحكام والأدلة التي تعضدها فهو منهج للكشف عن الأدلة"[4].

إن تعريف السيوطي يعبر على النضج المعرفي والمنهجي بعلم أصول النحو، بحيث أنه أضهر المعالم الكبرى للعلم تعريفا ومفهوما وإجراء.

---

[1]-ابن الأنباري : الإغراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، ص 80.
[2]- محمد خان : أصول النحو العربي: منشورات مخبر اللسانيات، 2012، ص 14.
[3]- السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو،ص 13.
[4]- محمد خان : أصول النحو العربي، 15.

2- 2 - أقسام الأدلة :

أقسام أدلة النحو أربعة وهي :

1. نقل : والمقصود منه الأدلة النقلية (القرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا).
2. القياس : وهو حمل فرع على الأصل لعله جامعة بينهما بإعطاء المقيس حكم المقيس عليه.
3. استصحاب حال : والمراد به استصحاب حال الأصل مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب والأصل في الأفعال البناء[1].
4. الإجماع : أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا[2].

[1]- السعيد شنوقة : في أصول النحو العربي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2008، ص 174.
[2]- المرجع نفسه : ص 172.

المحاضرة الثانية

النشأة والمرجعيات

مقدمة:

لم ينشأ علم أصول النحو بمعزل عن العلوم والمعارف التي ظهرت عند العرب في القرن الرابع هجري، بل إنه تأثر تأثرا كبيرا بأصولها المعرفية وبنيتها الثقافية حتى استقام علما خاصا ومستقبلا.

" إن الأصول علم من العلوم التي نشأت في أوج الحضارة العربية الإسلامية، وكانت تهدف إلى وضع القوانين التي تكون أساسا لاستنباط الأحكام التي تتجدد بتجدد الأحداث حسب تور الزمان، ولهذا كان من الضروري على كل مقرر لحكم من الأحكام أن يكون على دراية كافية بطرائق الاستنباط والاحتجاج والأدلة لما يراد الحكم فيه[1].

نشأة أصول النحو:

نشأ أصول نحو كإرهاصات أولية " في مطلع القرن الرابع هجري الذي ك ان فيه و مؤلفه مشهور ا يتناول " الأصول في النحو" لابن السراج (316هـ) وما ضمنه كتاب خصائص لابن جني (392هـ) من أبحاث في الأصول وما ذكره ابن الأنباري (577هـ) في رسالتيه المختصرتين، الأولى: الإغراب في جدول الإعراب، والثانية: لمع الأدلة في أصول النحو، قدم فيها آراء مهمة محددة كانت سندا أو مرجعا للسيوطي (911هـ) في مصنفه " الاقتراح في علم أصول النحو"، فالآراء المبسوطة في هذه المصادر القيمة لأصول النحو استخلصها أصحابها من استقراء المسائل والجزئيات والآراء التي كانت لعلماء النحو الذين سبقوهم وعاصروهم، وعلى هذا الأساس كانت الأصول النحوية التي بحثها هؤلاء العلماء في مؤلفاتهم المذكورة إنما نتيجة ذلك الاستقراء بقدر م صرفهم إليه نظرهم واجتهادهم وفهمهم"[2]

فابن السرج (316هـ) هو احد أئمة النحو المشهورين وكان يتمتع بشخصيته فذة وفكره مستقل ويتسم بـ:

1. أنه أضاف إلى الثقافة النحوية اهتمامه بالمنطق وموسيقى.
2. أنه على الرغم من انتمائه إلى المذهب البصري عول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين.
3. بالإضافة إلى ذلك كله عرف ابن السراج بتشدده في القياس ومجاهراته بوجوب إهمال القياس والنوادر فقد كان يقول : " اعلم أنه ربما شد من بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذ اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي شد

[1]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 13.
[2]- السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص 11.

عنه وهذا مستعمل في جميع العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم"[1].

كما أن البحوث الأصولية التي وردت في الخصائص كثيرة، وغالب أبوابه عبارة عن قواعد عامة عالج المصنف ضمنها كثيرا من الجزئيات النحوية، ولعل أشد الأبواب

التصاقا بمباحث أصول النحو هي تلك الأبواب التي تناول فيه ابن جني موضوعات " العلة والقياس والسماع ودور والتسلل والاستحسان والإجماع وتركيب اللغات وتدريج اللغة وحمل الشيء، والحمل أحشن القبيحين وتعارض السماع والقياس وتركيب المذاهب واختلاف اللغات"[2]، وبهذا أسس بن جني لعلم أصول النحو بمجموعة من المفاهيم الأساسية كجهاز مفاهيمي مترابط يعطي خصوصية عن باقي العلوم والمعارف الأخرى.

أما ابن الأنباري (577هـ) فقد عد نفسه مؤسس لعلم الأصول النحو في قوله: " إن جماعته من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف" وكتاب " الإغراب في الإعراب" أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشمل على علم أصول النحو"، وقال في موضوع في موضوع آخر : " وإن علوم الآداب ثمانية: النحو وللغة واللغة والتصريف والعروض وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين هما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو" [3]، وبذلك يصرح ابن الأنباري بالعلم على أنه علم مستقل على النحو وعلم الجدل في النحو وهذا فيه بعد نظر وتفريق بين الأشياء والظواهر.

أما السيوطي فقد استطاع أن يجعل من علم أصول النحو علما قائما بذاته له حدوده ومفهيمه وضحة وبوبه متميزة عن باقي العلوم والمعارف.

ففي تعريفه الذي أخذناه سابقا: "أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل" [4] فيتميز بالدقة والعمق والشمول في تحديد العلم وموضوعه وشروطه، ولهذا عد السيوطي هو من أكمل على يديه أركان العلم بأكملها.

2- المرجعيات :

أصول النحو علم نشأ في بيئة الأصوليين بالأساس لأن " مصطلح الأصول قديم في تراثنا الثقافي ظهر في بيئة الفقهاء قبل بيئة النحاة التي عرفته في القرن الرابع الهجري، والمشهور ان هذه العبارة استعملت للدلالة على مجموعة مصادر التشريع الإسلامي، وكيفية

[1]- التواتي بن تواتي : محاضرات في أصول النحو، ص 47.
[2]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص9.
[3]- ابن الأنباري: الإغراب في جمل الإعراب، ص 7.
[4]- السيوطي: الاقتراح، ص 27.

استقرار نصوصها واستنباط الأحكام منها ومشروعية العمل بها وبهذا يبين لنا أنها تدل على منهج عند الفقهاء"[1].

ويقر النحاة أنهم أخذوا في أصولهم من أصول الفقه يقول ابن جني: " ينتزع أصحابنا العلل (من كتب محمد بن الحسين الشيباني صاحب أبي حنيفة) لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق" بل انه هو نفسه يعقد بابا في الخصائص يثبت فيه " إن علل جل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب على علل المتكلمين منها إلى علل المفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس...الخ"[2]

هذا في المائة الرابعة واستمر الحال بعده فهذا كمال الذين بن الأنباري من أهل المائة السادسة يضع كتابه (لمع الأدلة) ليكون للنحو بمثابة (علم الأصول) للفقه عقد فيه فصول عدة للقياس وأنواعه كما كان فعل علماء الفقه وأصوله ثم جاء السيوطي في المائة العاشرة يؤلف كتاب الاقتراح ويذكر أنه بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه... ورتبته على نحو أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم وقد ذكر ابن الأنباري أنه الأحق بعلوم الأدب علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فان بينهما من المناسبة ملا خفاء به لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول"[3].

فالأصول مصطلح يشمل على مجموعة المفاهيم والنصوص الصحيحة لتي تكون مرجعا لعمل الفقيه أو الباحث " الفقيه عند يحدثك عن الأصول أنما يحدثك عن النصوص وأولية أحدهما عن الآخر فهي المنهجية التي بمقتضاها يكون استنباط الأحكام الشرعية، قال أحد الدرسين إن علم أصول النحو هو المنهج المنظم للتفكير الفقهي في التشريع الإسلامي، ويتناول الأساسيات التي تقوم عليها الأحكام الشرعية"[4].

فهناك الكثير من المصطلحات الأساسية نقلت من الفقهاء والأصوليين إلى علم أصول النحو بألفاظها ومعانيها ووظائفها " فالباحث يقف في سياق تأثير أصول الفقه في أصول النحو على أن القياس في الإعراب أو في مسائل العلل هو نفسه القياس في أصول الفقه لأن نشأة النحو حيث دلت مؤلفات عديدة لأصول الفقه على أن هذا العلم بدأ في عهد صحبة،

[1]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 13.
[2]- ابن جني: الخصائص، ج2، ص 151.
[3]- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 100.
[4]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 13.

فعرفت يومئذ طرق الاستنتاج الفقهية والمناهج المتبعة لاستنباط الأحكام الشرعية، كما تدل على الاستنباط في عهد التابعين لكثرة الحوادث والعكوف على الفتوى"[1].

وابن جني نفسه الذي بدأت إرهاصات العلم على يديه يظهر مدى تأثره بعلم أصول الفقه فقال:" لم نر أحد من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام وأصول الفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه على أن أبا الحسن (الأخفش الأوسط) قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبا إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعجب به وكفأنا ه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا المفيضة ماء البشر علينا حتى دعا ذلك أقواما نزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم وتأخرت عن إدراكه أقدامهم إلى الطعن عليه والقدح في احتجاجاته وعلله" [2]، فأصول النحو قد اتخذ الأصول المعرفية والفكرية والمنهجية نفسها الأصول الفقه ومن ثمة تبنى الوسائل والآليات نفسها في التحليل والمقاربة والاستنتاج إلا أن الاختلاف يقع في الموضوع والنصوص ومن ثم في الأحكام.

كما أن ابن الأنباري يعد من علماء اللغة المتأثرين بعم أصول الفقه وخاصة في تعريفه لأصول النحو فقال:" أصول النحو أدلة النحو التي تنوعت عنها صلته وتفصيله وفائدته التعويل على إثبات الحكم"[3]، وهذا تأثير واضح لعلم أصول الفقه في أصول النحو الخاصة

عندما تأتي الشهادة من المؤسسين لهذا العلم فإن ذلك إقرار بوحدة المفهوم والإجراء لكليهما، وأن الأسبق هو المرجع واللاحق هو المنتخل له.

" لقد وازن الأنباري بين مادتي أصول النحو وكشف الارتباط القوي بينهما وان أصول سابقة على مادة أصول النحو وبأن علماء النحو استعملوا بما هو شائع لدى علماء أصول الفقه لينتظروا من خلالها في توضيح أصول النحو وتدفقها، وبهذا نفهم أن أصول النحو تشبه أصول الفقه وموضوعة على غرارها.

ويظهر تأثر أصول النحو بأصول الفقه فيما ذكره في كتابه: " الإنصاف في مسائل الخلاف" الذي صنفه على غرار كتب الأصول لأنه قال في مقدمته: "...وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين والمشتغلين على بعلم العربية بالمدرسة النظامية - عمر الله مبانيها ورحم الله بانيها- سألوني إن الخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على تريب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، وأنت تجده يذكر في مقدمة كتبه لمع الأدلة في أصول النحو" بما يلمح إلى إن علم الجدل في

[1]- السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص 13.
[2]- ابن جني: الخصائص، ج2، ص 2.
[3]- ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص 45.

النحو وعلم أصول النحو يعرف بهما موضوع القياس مثلا وتركيبه وأقسامه : من قياس العلة - وقياس الشبه - وقياس الطرد إلى غيرهما من الأدلة النحوية موضوعة على حد أصول الفقه لأنهما يتشابهان، وتمكن المشابهة في أن النحو معقول من منقول وبمعنى آخر عملي النشأة استقرئت أصوله واستنبطت من النصوص المتداولة المستعملة البعيدة عن الأحكام المجردة، وكذلك الفقه معقول من منقول"[1].

ومن المصطلحات الفقهية التي نقلت من أصول الفقه إلى أصول النحو:

1. النسخ: أخذ النحاة هذا المصطلح من علماء أصول الفقه، وهو مستمد من القرآن الكريم، في قوله: " ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها" البقرة 106، نقله النحاة عنهم لما رأوه من تطابق في المعنيين الفقهي والنحوي.
2. التعليق: أخد النحاة هذا المعنى الاصطلاحي في باب أفعال القلوب فالعامل يكون موجودا إلا أنه لا يؤثر في معموله، كالذي يبطل عمل ظن وأخواتها في اللفظ دون التقدير لاعتراض الذين له صدر الكلام بينهما وبين معموليها.
3. الكفاية: بمعنى الضمير عند نحاة الكوفة، أخذ من الفقهاء والذين استعملوه مقابل الصريح الذي ينكشف المراد منه في نفسه لفظا مستعملا، والكناية لفظ استتر المراد منه في نفسه.
4. الابتداء: أخذ من الفقهاء لأنه من مصطلحاتهم ويقابل الوقف.
5. المندوب: وهو الاسم المتفجع عليه عند النحاة أو يتحزن لأجله باللفظين(يا / أو / وا) الأولى مشتركة بين النداء والندبة وثانية مختصة بالندبة.
6. استصحاب الحال : من مصطلحات أصول الفقه ظهر هذا المصطلح في النحو لدى ابن جني (ت 392هـ) وذلك في باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول مالم يدع داع إلى الترك والتحول"[2].

إن أصول النحو علم نشأ على منوال أصول الفقه فأتخذ نفس الجهاز المفاهيمي في التحليل والمقاربة، كما أنه أخذ من علوم أخرى لها علاقة بأصول الفقه وخاصة علم الحديث، فهناك الكثير من المصطلحات الحديثة المبثوثة في الجهاز المفاهيمي النحوي كالتواتر والآحاد والسند ومفهوم العدل وغيرها مما أعطى لعلم أصول النحو الشروط الموضوعية لصحة النصوص المعتمد عليها في بناء الأحكام.

[1]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص 13.
[2]- السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص 18.

المحاضرة الثالثة

أصول النحو، التأليف ورواده

(ابن جني،ابن الأنباري والسيوطي)

مقدمة:

يعد ابن جني و ابن الأنباري والسيوطي المؤسسين الحقيقيين لعلم أصول النحو، فإسهاماتهم اتخذت منحى تراكميا، فكل واحد منهم أرسى مفاهيم وتصورات حول العلم حتى اكتمل بنيانه.

1- ابن جني:

يعد ابن جني (ت 392هـ) المؤسس الحقيقي لعلم أصول النحو عندما أشار أن أدلة النحو " ثلاثة السماع والإجماع والقياس"[1] وهذا التحديد بمثابة تأسيس مفاهيم أولية لعلم جديد كانت بدياته " أن ابن جني قد تنبه إلى أمر هام وهو حاجة النحو والنحاة إلى كتاب في الأصول مثلما هو الشأن للفقه، وإذا كان النحاة الأوائل من أعلام المصرين (البصرة والكوفة) لم يعنوا بمثل هذه الدراسات لأسباب نراها مقنعة، إذ كانوا في مرحلة التنظير واستنباط القواعد العامة للنحو، فألزم نفسه على وضع كتاب يعالج هذه المسائل الأصولية فجاء كتاب الخصائص زاخرا بالقواعد الأصولية بما سبقه من علماء أصول الفقه :" يبدو أن ابن جني هو أول من نص على العلة الوثيقة بين علل لنحويين وعلل المتفقهين، فذكر أن النحويين قد انتزعوا عللهم من كتب محمد بن الحسن الشيباني المتوفى (ت 189هـ)، وهو وأول من عقد الصلة بين علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى العمل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك إنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه"[2].

يرى ابن جنيأن الكلام الفصيح الذي يحتج به ينبغي أن يكون مجمعا عليه يقول " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن و سنة نهم يجمعون على خطأ مما جاء النص عن رسول الله صل عليه وسلم من قوله : " أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[3].

كما يشير ابن جني إلى القياس وأن اللغة تؤخذ قياسا " هذا موضع كأن في ظاهره تعجرفا وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث مما تعلق بهذه الصناعة فضلا عن صدور الأشياخ، وهو أكثر من أحصيه في هذا الموضع لكني أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجب ممن تعجب منه أو يستبعد الأخذ منه وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية إلا وهذا معنى منه في عدة مواضع، أي أنهم يقولون في وصايا الجمع: أن ما كان من الكلام على فعل فتكسيره على أفعل ككلب وأكلب، كعب وأكعب، فرح وأفرح، وما كان على ذلك من أبنية

[1]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص 189.
[2]- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 257.
[3]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص 189.

الثلاثي فتكسيره في العلة على أفعال النحو : جبل وأجبال، عنق وأعناق، إبل وآبال، عجز وأعجاز، ضلع و أضلاع، كبد وأكباد، قفل وأقفال، حمل وأحمال.

فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره، ألا تراك لم تسمح تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره؟ لا، بل كنت تحمله عليه الوصية من تقدمت لك في بابه، ذلك كان يحتاج إلى تكسير آخر الذي هو عذب فكنت قائلا لا محالة: أرجاز قياسا على أحمال وإن لم تسمع أرجازا في هذا المعني"[1].

أما في باب العامل فقد أقر ابن جني بالعامل وأثره في الحركة الإعرابية " إنما قال النحويون عامل لفظي وعام معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا على ما بصحبة كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به لرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم"[2].

وهناك الكثير من المسائل التي أشار إليها ابن جني كتعارض السماع والقياس والاستحسان وتعارض العلل وحمل الأصول على الفروع وغيرها.

2- ابن الأنباري:

(ت 577هـ) هو صاحب كتاب " الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة "، وهو أول من عرف أصول النحو في قوله :" أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة فقه التي تنوعت عنه جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن مخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والإرتياب"[3].

ويرى ابن الأنباري أن أدلة النحو ثلاثة السماع والقياس والاستصحاب قال " أقسام أدلته ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال ومراتبها كذلك وكذلك وستدلالاتها"[4].

كما أنه بين حدود كل مفهوم من أدلة النحو " فالنقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[5].

---

[1]- المرجع نفسه: ج1، ص 40.
[2]- المرجع نفسه: ج1، ص 149.
[3]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص80.
[4]- المرجع نفسه: ص 81.
[5]- المرجع نفسه: ص 81.

كما عرف القياس بأنه " هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، ولا بد للقياس من أربعة أشياء أصل وفرع وحكم وعلة"[1].

ويعرف ابن الأنباري استصحاب الحال بأنه " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[2].

وذهب بعض الدارسين إلى أن لمع الأدلة في أصول النحو يتميز بالخصائص نجملها كالتالي:

1. أنه قسم تقسيما يشبه تماما التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه.
2. أنه نقل إلى أصول النحو جميع المصطلحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح يحس قارئ لمع الأدلة أنه يقرأ كتابا لأصول الفقه وأنه أمام فقيه لا أمام نحوي أو لغوي مدقق.
3. أن الملف يلتزم فيه المنهجية العلمية التزاما هاما فهو يشرح أهدافه في مقدمة الكتاب ثم يحدد منهجه تحديدا تاما في الفصل الأول والثاني حيث يتحدن في الأول عن معنى أصول النحو وفي الثاني عن أقسام هذه الأصول ثم هو إلى ذلك بعيد عن النظر أو الانتقال من موضوع إلى آخر أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي، فلكتاب يكون وحدة متماسكة متساوية إلى الحد الذي تسمح به ظروف المؤلف وعمره"[3].

3- السيوطي:

(ت 911 هـ) صاحب كتاب الاقتراح عرف أصول النحو بأنه " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل "[4] فهو في هذا التعريف يحدد المكونات المفهومية لأصل النحو تحديدا دقيقا، وهو يمثل الحالة المكتملة لعلم أصول النحو.

كما يعرف السيوطي النقل أو السماع في قوله : " ما ثبت من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صل الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثيرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[5]، ففي هذا القول يحدد السيوطي عناصر الاحتجاج الأساسية وهي القرآن

---

[1]- المرجع نفسه: ص 93.
[2]- المرجع نفسه: ص 93.
[3]- التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو، ص 48.
[4]- السيوطي: الاقتراح، ص 27.
[5]- السيوطي: الاقتراح، ص 46.

الكريم والحديث الشريف وكلام العرب وخاصة الشعر محدد بالزمان والمكان، وأقر السيوطي بالقراءة الشاذة فقال " وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءة الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل لو خالفته يخرج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتاج بالمجمع على وروده ومخالفته لقياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو " استحوذ" و"يأبى" وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وأن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بناء الخطاب بقراءة (فبذلك فليفرحوا)"[1].

كما تناول السيوطي إلى أركان القياس بعد أن عرف القياس عن ابن الأنباري "وهو حمل غير المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل إنما النحو قياس يتبع، ولها قيل إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقال صاحب المستوفى كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم آخر"[2].

يرى السيوطي إن أركان القياس أربعة " للقياس أربعة أركان أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة" [3]، ثم يأتي بمثال يوضح فيه عملية المقايسة فيقول " وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول اسم اسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الأصل. فالأصل هو الفاعل والفرع وهو ما لم يسم فاعله والحكم هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد"[4].

كما تناول السيوطي الأصل الثالث المتمثل في استصحاب الحال فجاء بتعريف ابن الأنباري له " هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب"[5].

إن السيوطي تناول المسائل النحوية بتقسيمات ومحددات دقيقة ولكنه اعتمد كثيرا على ابن الأنباري في معظم القضايا النحوية ومع هذا فهو يعد من المؤسسين لأصول النحو.

[1]- المرجع نفسه: ص 76.
[2]- المرجع نفسه: ص 203.
[3]- المرجع نفسه: ص 208.
[4]- المرجع نفسه: ص 208.
[5]- المرجع نفسه: ص 374.

المحاضرة الرابعة

السماع مفهومه وشروطه

مقدمة:

تعد المدونة العربية بشقيها الديني واللغوي الأساس المعرفي والمنهجي في الحضارة العربية، لذا كان الحرص عليهما كبيرا رواية وتدوينا من أجل الحفاظ على هذا الأساس الذي يمثل الهوية والتاريخ والحضارة.

1- تعريف السماع :

لغة: " السماع مصدر الصيب المسموع والغناء، والسمع الأذن والجمع أسماع، قال ابن سليت السمع سمع الإنسان يكون مفردا وجمعا، ويقال رد الجار سامعه المراد الأذن وقد كر مكان العضو، وقال تعالى " إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا" الروم 53 وأراد بالإسماع ها هنا القبول والعمل بما يسمع لأنه إذا لم يقبل ولم يعمل به فهو نميز له من لم يسمع وسمعت إلى غيرك : أصغيت، يجوز الإدغام فنقول : السمع إليه: أصغى والمسامع جمع مسمع وهو آلة السمع أو جمع سمع على غير قياس، وفي الحديث : " ملأ الله مسامعه"[1].

واصطلاحا: يمثل السماع الأساس الأول لأصول النحو، وهو الدليل الأول الذي تبنى عليه كل الأدلة الأخرى، لأنه لولاه لما كانت موجودة أصلا فعليه بنى القياس والإجماع واستصحاب الحال.

وقد عرفه ابن الأنباري بقوله: " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة فخرج عنه إذا ما جاء في كلام العرب من المولدين وما شذ من كلامهم كالجزم بلن والنصب بلم"[2].

وعرفه السيوطي بقوله:" أعني به ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه صل الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا"[3].

من خلال التعريفين السابقين نخلص إلى:

1. النقل الكلام العربي الفصيح.
2. المنقول بالتواتر.
3. الكلام العربي هو : القرآن ، الحديث، الشعر، النثر.
4. محدد الزمان والمكان.

2- شروط السماع:

[1]- ابن منظور: لسان العرب، مادة س م ع.
[2]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 81.
[3]- السيوطي: الاقتراح، ص 48.

اتفق علماء العربية على أن القرآن الكريم يمثل حجة لغوية في الاستشهاد النحوي كما أن قراءته تعد حجة ولذلك وضعو شروط ثلاثة لها:

1. صحة السند عن رسول الله صل الله عليه وسلم.
2. موافقته الرسم العثماني.
3. موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

كما جعل العلماء اللغة العربية للكلام العربي (الشعر، النثر) شروطا ثلاثة هي :

1. الفصاحة .
2. السند.
3. التواتر[1].

فبهذه الشروط الموضوعية نستطيع أن نحدد المدونة العربية القابلة للاحتجاج بها، أما غيرها فيبقى مجرد كلاما لا يمكن أن يستشهد به.

3- أقسام السماع:

ينقسم النقل إلى قسمين هما التواتر وآحاد قال ابن الأنباري: " اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد.

3-1 التواتر:

فأما " التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم واختلف العلماء في ذلك العلم فذهب الأكثرون إلى أنه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول" [2]. ويكاد السيوطي في ينقل تعريف ابن الأنباري فيقول: فلغة القرآن الكريم ومن تواتر من السنة الشريفة وكلام العرب. وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم واليقين ولا يقبل الشك" [3]، من خلال التعريفين نستطيع أن نقول أن ابن الأنباري والسيوطي قد أجمعا على تحديد مفهوم التواتر تحديدا دقيقا لا يقبل التأويل.

شروط التواتر:

اشترط على اللغة في التواتر أن يكون عدد الناقلين له لا يجوز الشك فيه من حيث الأمانة والصدقة فيقول ابن الأنباري:" اعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من

[1]- محمد خان: أصول النحو العرب، ص 39.
[2]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 83.
[3]- السيوطي: الإقتراح، ص 123.

السنة وكلام العرب فإنهم اتهموا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب، وذهب قوم إلى شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا ربعين وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر وهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة والصحيح عندي هو الأول"[1].فشرط العدد في التواتر يجعل منه أكثر صحة في الاعتماد عليه في عملية الاحتجاج، ولا يمكن أن يتسرب إلى هذا العدد من النقلة الكذب أو الانتحال.

2-3: الآحاد:

يقول ابن الأنباري " اعلم انه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث لأن بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ون لم تكن الفضيلة من شكله، فن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه غي النقل غيره لأن الموافقة لا تخلوا أما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن، بطل أن يقال لحصول العلم لأنه يحصل العلم بنقل اثنين فوجب أن يكون لغلبة الظن، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة " [2]. وتقر أكر الآراء بأنه دليل مأخوذ به، غير أنه ليس دليلا وإنما هو دليل ظني لا يرقى إلى درجة اليقين.

4- شروط ناقل اللغة:

اشترط علماء العرب في ناقل اللغة شروطا هي :

1. منتميا إلى القبيلة التي حددت من بين الست قبائل (تميم، أسد، قيس، هذيل، وبعض كنانة، وبعض طي).
2. راويا لأحدى اللغات المرتبطة بتلك القبائل.
3. غير متأثر بلغات أجنبية,
4. منتميا للفترة الزمنية التي حددت للاحتجاج (150 قبل الإسلام و 150 بعد الإسلام).
5. عدلا رجلا كان أو إمرأة، كما يشترط في نقل الحديث فإن كان فاسقا يقبل نقله[3].

يعد النقل (السماع) أساس الاحتجاج النحوي كما يشمل عليه من شروط صحة غاية في الدقة والأمانة لذا فهو نص حجة في النحو.

5- موقف العلماء من المدونة اللغوية:

---

[1]- المرجع نفسه: ص 84.
[2]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص 1
[3]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 31.

" اتفق العلماء على أن القرآن الكريم في أعلى درجات الفصاحة وجعلوه المرجع الأول فيها وقاسوا كل كلام عليه، فما وافقه قبلوه وما خالفه ردوه ولا عدوا لغة قرشي أفصح اللغات لأن القرآن نزل بها"[1].

" لقد اعتمد علماء اللغة العربية مقياسين لضبط المدونة اللغوية: مقياس للزمان وآخر للمكان، فحددوا الفترة الزمنية التي يحتج بلغتها بثلاثة قرون منها 150 سنة قبل الإسلام و 150 سنة بعد الإسلام.

قال الأصمعي (تـ 216) في ها الشأن " ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (تـ 176) وهو معاصر لسيبويه (تـ 180 هـ) وإن كان انقضاء أجل سيبوية هو الذي جعل الشاهد الشعري يقف عند هذا الشاعر.

إن ما بعد حجة في اللغة يتوقف على نصوص الأدب الجاهلي والمخضرم والإسلامي والأموي، ويخرج من دائرة الاستشهاد ما كان عباسيا وما كان مولدا، هو ما جاء بعد هذه العصور فلا احتجاج بشعر ابن الرومي ولا البحتري.

والحقيقة أن هذا الشرط بقي نظريا، فقد استشهد النحاة بشعر أبي تمام (231هـ) وعمارة بن عقيل (229هـ).

لقد وجد في كتاب سيبويه 50 بيتا مجهول القائل، فإذا رفض كل مجهول قائلهن رفض خمسون قاعدة في كتاب سيبويه ولم يقل بهذا أحد من اللغويين ولا تجرأ أحد على تخطئة إمام النحاة[2].

وبالنسبة لحدود المكان فقد نظر اللغويون إليه على أساس مبدأ التأثير والتأثير أو التغيير، فكانت البراري ومعاييرها والحضر وحدودها فلا بد لأهل الوبر أن يحافظوا على انعزالهم ولا بد لأهل المدر ألا يخالطوا غيرهم وفي هذا المجال يقول ابن جني : لو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من العناد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عمن أهل الوبر.

ولقد حدد القدامى القبائل التي تؤخذ عنها الاستشهاد النحوي " كانت قريش أجود العرب انتقاء لأفصح من الألفاظ وأهلها علم اللسان عن النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس والذين عنهم نقلب اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي مما بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم، من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري

[1]- المرجع السابق: ص 16.
[2]- المرجع نفسه: ص 18.

ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين من حولهم، فإنه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة ولا من غسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخاطبتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وأهل الطائف لمخاطبتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين إبتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم. والذين نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، فصيرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب[1].

[1]- السيوطي: الاقتراح، ص 100.

المحاضرة الخامسة

السماع ومصادره:

1 ـ القرآن الكريم

2 ـ الحديث الشريف

يتكون السماع من أدلة أساسية المتمثلة القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

1- القرآن الكريم :

هو "الوحي المنزل على محمد صل الله عليه وسلم باللفظ العربي الفصيح المنقول إلينا بالتوتر والمجمع على قراءاته بالطرائق التي وصلتنا" [1]، وقد تحدى الله تعالى في القرآن الكريم العرب على أن يأتوا بمثله أو بعضه فأعجزهم في بلاغته وبيانه ونظمه. ولقد أجمع العلماء على ضبطه وتحريره متنا وسندا، واتفقوا على الاحتجاج به وبقراءاته إذا توفرت الشروط المجمع عليها وهي :

- صحة السند إلى الرسول صل الله عليه وسلم.
- موافقة الرسم العثماني.
- موافقة العربية ولو لوجه من الوجوه[2].

لم يتوفر لنص ما توفر للق رآن الكريم من تواتر، وروايات، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الإثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة، عن رسول الله صل الله عليه وسلم، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع عن تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم.

وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة.

لذا عد القرآن الكريم من الأدلة الأساسية لاحتجاج به لما يشتمل عليه من السمت الفصيح لكلام العرب، قال ابن خالوية " لقد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك، كما قال السيوطي " كل ما ورد في القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا"[3].

اهتم علماء العرب بالقرآن لما فيه من إعجاز في أسلوبه ومعانيه " قال الزرقاني إن العلم بصحة نقل القرآن الكريم كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة، لذلك اشتد الدواعي وتهيأت لنقله وحراسته وبلغت به حدا لم يكن ليبلغه شيء لأن القرآن الكريم معجزة النبوة ومصدر أخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية" [4].

---

[1]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص31, السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص51,
[2]- المرجع نفسه، ص 29.
[3]- التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو العربي، ص 80.
[4]- السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص 52.

فألفت الكتب الكثيرة والأبحاث المتنوعة خدمة لهذا القرآن من أجل الوصول إلى المقاصد والمعاني ولا يكون ذلك إلى بدراسة لغته وأسلوبه.

1- أولوية النص القرآني:

أعطى علماء اللغة العرب أولوية الاستشهاد للنص القرآني يقول الرازي " إذا جاوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به وانأ شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها فلآن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان ذلك أولى وصحيح قول ابن حزم ولا عجب أعجب إن وجد لامرئ القيس ولزهير ولجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمى أو تميمي أو من سائر بناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله إليه.

والمنهج السليم في ذلك أن يمنع النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخبر. أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب لأوضاع وعكس للمنطق إذا كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس"[1].

2- القراءات القرآنية:

يعرف ابن الجزري القراءات على أنها " علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله"[2]، فالكيفية في أداء القرآن الكريم هي مجموعة " اللهجات العربية المختلفة وقد تساوت القبائل العربية في صحة القول وسلامة اللفظ رغم تفاوتها في درجة الفصاحة، والقراءات إذن تمثل الوجوه التي سمع النبي بقراءة نص المصحف بها بهدف التيسير والتهوين في أداء تلاوة القرآن الكريم وهو ما أبرزه ابن الجزري في قوله: كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم لاسيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقأ كتابا كما أشار إليه النبي صل الله عليه وسلم حين أتاه جبريل فقال له النبي أسأل الله معافاته ومعونته، إن أمتي لا تطيق ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى يبلغ سبعة أحرف فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال من ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع"[3].

---

[1]- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص32.
[2]- التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو العربي: ص 85.
[3]- السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص 53.

ويختلف العلماء في تفسير الحروف السبعة أهي اللهجات العربية أم القراءات في القرآن موجودة، وعلى القارئ أن يتعرف على هذه القراءات " لقول النبي صل الله عليه وسلم إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرءوا ما تيسر منه"، وذكر السيوطي في اختلافهم حول مدلولها على نحو أرعين قولا ليس سوى استنتاج من هؤلاء العلماء يعكس من ينزعون إليه وفق اختلافهم في فهم الحديث وما ينتمون إليه من الفنون والعلوم"[1].

يقول الزرقاني: "ثم إن الصحابة قد اختلف أخذهم عن رسول الله صل الله عليه وسلم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ومنه من أخذه بحرفين ومنهم من زاد، ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال فاختلف بسبب ذلك أخد التابعون عنهم وهلم جرا من وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وينشرونها"[2].

" فالقراءات القرآنية سنة متبعة واجبة القبول، والظاهر أن الغويين والنحاة كانوا أكثر ميلا إلى قبول القراءات السبع أو العشر وكانوا أكثر تجريدا على نقد عددها مما أطلق عليه القراءات الشاذة، وقد نزع ابن جني إلى إزالة الإبهام عن مفهوم مصطلح الشاذ الذي قال فيه " فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا ومما أمر الله تعالى بتقبله وأراد هنا اعمل بموجبه وأنه حبب إليه ومرضى من القول إليه"[3].

" وكثيرا ما صرحوا في مناسبات عدة أن القراءة سنة متبعة وأنها لا تخضع لغير السماع الصحيح. أما القراءات الشاذة عندهم فما توفر فيها صحة السند وموافقة العربي وتخالف الشرط الثاني، أو التواتر من الشرط الأول، وهذه هي التي منعوا القراءة بها في الصلاة وقد ظهر لك إذا أن القراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها عربية قادح، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها. هذا وخير تعبير عن منهج الراء قول أحد أئمتهم أبي عمرو الداني : " وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[4].

"ولقد قرأ نافع وابن عامروهما من السبعة بهمز (معائش) في قوله تعالى " وجعلنا لكم فيها معايش " الأعراف 10 مفردها معيشة والياء فيها أصلية والأصلي فيها لا يهمز بل يهمز

[1]- المرجع نفسه: ص 53.
[2]- التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو العربي: ص 87.
[3]- السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص 57.
[4]- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، 1987 بيروت، ص 30.

الزائد، ومثل صحيفة وصحائف وسرير وسرائر، وقد خطأ هذه القراءة الكثيرة من النحاة منهم أبو عثمان المازني (تـ 236هـ) والمبرد (تـ 285هـ)"[1].

"وكتن قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينيبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأحاديث المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك منهم الكثير مستندلا به من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجر بقراءة حمزة" [2] ، فالقراءات تمثل معينا كبيرا للاحتجاج اللغوي في الصوت والصرف واللفظة، ومن ثم التركيب والمعنى.

3- الحديث النبوي الشريف:

" يراد بالحديث الشريف أقوال النبي وأقوال الصحابة التي تروي أفعالهوأحواله أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز.

والذي جعل بعض اللغويين النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية. وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر الكلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا ابلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثير ولا أفعل في النفس وأصح بعد ولا أقوم معنى، ولكن ذلك يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما به رواة الأشعار خاصة، انصرفا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودراية بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى علىما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر"[3].

" يقصد بالحديث الشريف أقوال الرسول صل الله عليه وسلم وما أمر به أن يكتب كرسائله إلى ملوك الأرض في عصره أو كعهود ومواثيق بينه وبين خصومه من العرب. وقد أجمع العلماء على أن النبي صل الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة وأن أقواله حجة في اللغة إذا ثبت أنها لفظ النبي نفسه ولا يتقدمه في باب الاحتجاج في هذا الحال إلا القرآن الكريم[4].

"وأما كلامه صل الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا فان غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد

---

[1]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 32.
[2]- السيوطي: الاقتراح، ص 79.
[3]- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 33.
[4]- محمد خان : أصول النحو العربي، ص 33.

تداولتها الأعاجم قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرونا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"[1].

" لم يكن ثمة خلاف في الاحتجاج بالحديث في المرحلة الأولى للقياس فقد سكت علماء تلك المرحلة عن الاستدلال به لم يشذ عنهم احد، ما في هذه المرحلة وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى مصادر جديدة للمادة اللغوية فقد ذهب كثير من العلماء إلى الحديث يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته وبعضد أحكامه في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدرا جديدا يرفد المادة اللغوية بمزيد من النصوص وتوسط فريق ثالث فرأى من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض. وهكذا نشا الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي"[2]

أما" اللغويون فقد انقسموا في الاعتماد على الحديث في الاحتجاج بالحديث إلى قسمين:

القسم الأول: الممتنعون فقد تحرج بعض اللغويين في الاحتجاج بالحديث، يقول أبو حيان التوحيدي ناقدا لابن مالك " قد أكثر الاستدلال بالحديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحد من المتعدين والمتأخرين في سلك هذا الطريق غيره وإنما تركوا ذلك لعد وتوفهم أن ذلك لفظ الرسول صل الله عليه وسلم إذ لو وتقوا بذلك لجرى مجرد القرآن في إثبات القواعد الكلية وذلك لأمرين :

1. أن الرواة جوازا النقل بالمعنى.
2. أنه وقع اللحن كثيرا في روى من الحديث[3].

القسم الثاني: المجيزون يعد ابن مالك وابن هشام من الذين استشهدوا بالحديث الشريف وقد " تمسك هذا الفريق بأن الأصل رواية الحديث الشريف على النحو ما سمع وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاضه والتحري في نقله ولهذا الأصل تحصل علبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه وهذا الظن كافي في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية[4].

ما بين الممتنعين والمجيزين قد يؤخذ بالحديث النبوي في الاحتجاج عندما يكون لفظا ومعنى، أما الأحاديث المروية معنى فلا يؤخذ بها في عملية الاحتجاج.

[1]- السيوطي: الاقتراح، ص 89.
[2]- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط1، 2006، القاهرة، ص 128.
[3]- التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو العربي، ص 166.
[4]- المرجع نفسه: ص 171.

المحاضرة السادسة

السماع ومصادره:

3 ـ كلام العرب (الشعر، النثر)

يعد الشعر والنثر أساس الأدب العربي، فالشعر ديوان العرب والنثر حكم وأمثال وخطب وكلاهما يتضمنان أيام وقيم العرب القدامى ، فهما من المصادر الأساسية في الاستشهاد النحوي.

1- الشعر والنثر:

تعد لغة الشعر والنثر في الأدب العربي من الأساليب الفصيحة، وأن لكل فن لغته الخاصة حسب خصائصه التركيبية والإيقاعية والدلالية.

فالشعر ديوان العرب وعلمهم ولم يكن لهم علم أصح منه فيه أخبارهم وأيامهم وأفراحهم وأحزانهم وأخلاقهم، " وقد اعتمدوا على نقله بالرواية، فكان لكل شاعر رواية، ولكن مع تقادم الزمن دخله شيء من النسيان والتعبير وضاع جزء منه، قال أبو عمرو بن العلاء (154 هـ) ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"[1]. لأن العرب كانوا لا يدونون الشعر لقلة أدوات الكتابة. " وإذا كان المحاة قد استخدموا الشعر شواهد لقواعدهم فإنهم قد اشترطوا في قبوله أن يكون:

1. "منتميا إلى عصر الفصاحة منذ الشاعر المهلهل (تـ 555هـ) إلى الشاعر إبراهيم بن هرمة (تـ 176هـ).
2. معلوم القائل.
3. مطردا وهذا شروط البصريين"[2].

إن هذه الشروط لم يلتزم بها على الإطلاق فقد توسع اللغويون في الاستشهاد النحوي إلى ما بعد 150هـ، فكذلك " استشهدوا بشعر عمارة بن عقيل (تـ 229 هـ) وأبي عبد الله الشجري، وقد عاشا بعد القرن الثاني هجري، كما أنهم لم يتفقوا في زمان الشعر المحدث، فقال أبو عمر وبن علاء (154 هـ)، الأخطل (90هـ) والفرزدق (110هـ) وجرير (110هـ) محدثون. وقال تلميذه الأصفي (216 هـ) والطرماح (102 هـ) والكميت (120 هـ) من المولدين. فسيبويه قد احتج بشعر هؤلاء جميعا، وختم شواهده بشعر إبراهيم بن هرمة(176هـ) وتوفي هو (180هـ) واكتفى النحاة المتأخرون بشواهد سيبوية، فهل يفسر هذا بتقليد أمامهم أم هل يفسر بانتهاء عصر الفصاحة وبداية عصر المولدين وقد قيل: بشار بن برد أول المولدين.

لم يقبل النحاة كل شعر أولئك الذين عاشوا في عصر الفصاحة وفي بيئتها، بل أخضعوا ما يروى إليهم إلى القياس، وكتنوا يخطئون بعض الشعراء، وهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) يلحن الفرزوق (وهو تميمي يحتج به) في قوله:

---

[1]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 40. أنظر السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي ص 66.
[2]- المرجع نفسه: ص 40.

مستقبلين شمال الشام تضربنا //// بحاصب من نديف القطن منثور

على غمائمنا تلقى وأرجلنا //// على زواحف تزجى مخها رير

ويقول له : ألا قلت على زواحف نزجيها محاسير، فيهجون الفرزدق ببيت شعري بقي شاهدا على ألسنة النحاة.

فلو كان عبد الله مولى هجوته //// ولكن عبد الله مولى مواليا"[1].

بلغت الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه ألفا و خمسين (1050) بين من شعر العرب من الجاهلية إلى عصر سيبويه، وأكثرها من شعراء تميم: مثل علقمة الفحل، وأوس بن بن حجر والدرامي والأسود بن يعفر والفرزدق وجرير ورؤية والعجاج. ومنهذيل أبو ذؤيب وأبو فراش وأبو كبير وساعده بن جؤبة، وآمية بن أبي عائذة ومن طيء زيد الخير وأبو زبيد وحاتم وعامر بن جوين، ومن أسد عبد الله بن الأشيم وبشر بن أبي خازم والأقيشر وعبيد الله بن الأبرص وفرار وعقيبة، ومن كنانة أبو الأسود الدولي، وعامز بن واثلة وأنس بن زنيم، ومن قيس ذو الأصبع العدواني وطفيل الغنوي والنابغة الجعدي.

ومن شعراء الحضر من مكة كعمرو بن أبي ربيعة وابن قيس الرقيات وعبد الله بن الزهيري ومن المدينة أحيحة وحسان بن ثابت وقيس بن الخطيم.

ومن غير القبائل أسست (معيار الفصاحة)، من حنيفة عبد الله بن ثعلبة ومن عبد قيس زياد الاعجم ومن بكر حباس وسعد بن مالك وطرفة ومن تغلب عمرو بن كلثوم.

ولقد استشهد الإستراباذي وابن مالك بشعر بشار بن برد (167) وهو أول المولدين واحتج سيبويه والمبرد وابن جني بشعر خلف الأحمر (180هـ) وقد وصل الاستشهاد إلى شعراء القرن الثالث أمثال أبي محمد اليزيدي (202هـ) والإمام الشافعي (204) والعتابي (208هـ) وبشر بن المعتمر (210هـ) بل لقد امتد الاستشهاد إلى ما بعد القرن الثالث الهجري فقد فقد استشهد بعض النحاة بشعر المتنبي (354هـ) وأبي فراس الحمداني (357هـ)"[2].

و"إن الشواهد النثرية إذا قيست بالنسبة للشواهد الشعرية نجدها إقل منها بكثير وهذا لا يعني أن النحاة اعتمدوا على الشعر وأهملوا النثر كما يتوهمه البعض بل هناك كثير من الشواهد النثرية استنبطت منها القواعد النحوية مثل الأحكام والحكم واستشهدوا به على جواز تقد الخبر على المبتدأ وذلك مثل في بيته يؤتي الحكم"[3].

2- شروط كلام العرب:

[1]- المرجع نفسه: ص 42.
[2]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 45.
[3]- التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو العربي، ص 140.

يشترط في المنقول أن يكون:

1. منتميا إلى بيئة الفصاحة المحددة في المكان والزمان.
2. صحيح السند فإن انقطع فهو المرسل، وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد بالمرسل.
3. معلوم الناقل فإن جهل فهو المجهول، وقد أخذ به الكثير من العلماء أسوة بما ورد في كتاب سيبويه.
4. خاليا من لغة الحواضر أو التخوم أو الأعاجم.
5. موافقا للقياس فإن وافقه فهو المطرد وإن خالفه فهو الشاذ.

وحالاته أربعة أضرب:

أ. مطرد في القياس والسماع معا كرفع الفاعل.
ب. مطرد في القياس شاذ في السماع نحو الماضي يدر ويدع.
ج. مطرد في السماع شاذ في القياس نحو استحوذ استصوب.
د. شاذ في القياس والسماع كقولهم: ثوب مصون والسماع والقياس مصون"[1]

3- المرسل والمجهول:

يقول ابن الأنباري: اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده نحو: أن يروي ابن زيد. والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أن الأنباري حديثي رجل عن ابن الأعرابي، وكل من المرسل والمجهول غير مقبول لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم تعرف عدالته فلا يقبل نقله، وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول، لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولو يتهم في إسناده فكذلك في إرساله.

وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقاه عن المعروف وهذا ليس بصحيح، وقولهم أن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله قلنا هذا اعتبار فاسد لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل[2].

[1]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 57.
[2]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 90.

المحاضرة السابعة

القياس النحوي وأركانه

(المقيس والمقيس عليه)

مقدمة:

يعد القياس آلية لغوية جيء به لمسايرة التطور اللغوي والتوليد اللساني " ينطق النحوي في عمله من العناصر المتشابهة فيقوم باستقرائها ليستنتج نتائج عامة وهذه مرحلة القواعد ثم يعمل على تعميم ما تم استنتاجه وتطبيقها على كل النصوص المعتمدة وكذلك على كل النصوص الممكنة وبهذه الكيفية يحصل تجاوز السماع والخروج من إطاره الكمي إلى مجاله الكيفي[1].

1- تعريف القياس:

لغة : القياس في اللغة مصدر " قاس يقيس بمعمى قدر وقارن الشيء بالشيء لمعرفة مقدار بالنسبة إليه وقاس الحبل قارنه بآلة قيس لمعرفة طوله[2].

واصطلاحا: عرف ابن الأنباري هو " حمل غير المنقول على المنقول إذا في معناه" [3] وهو في عرف العلماء عبارة تقدير الفرع بحكم الأصل [4]، وقيل " حمل فرع على أصل لعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة ولا بد لكل قياس من أربعة من أربعة أركان أصل وفرع وعلة وحكم أو ما قيس عليه وما قيس وعلة وحكم"[5].

والقياس ضروري للغة تحتمه ضروراتها وتوالدها وتطورها يقول المازني " إنما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك تسمع أنت ولا غيرك أسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد أجزت ظرف بشر وكرم خالد.

قال أبو علي إذا قلت طاب الخشكنان فهذا من كلام العرب لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب. ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجريته المعرب مجرى الأصول كلامها ألا تراهم يصرفون في العلم نحو أجر وابراشيم وفرند وجميع ما

تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته الام في نحو الديباج والفرند والصهريز والآخر أشبه أصول كلام العرب أعني النكرات فجر في الصرف ومنعه مجراها. قال أبو علي ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة لماتشتق من أصول كلامها قال رؤبة:

فقلت أنجو النفس إذا نجيت ///// هل يعصمني حلف سختيت

---

[1]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 65.
[2]- ابن منظور: لسان العرب، مادة ق ا س.
[3]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص 92.
[4]- المرجع نفسه: ص93.
[5]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 68.

قال سختيت من السخت كزحليل من الزحل وحكى لنا أبو عن غبن الأعرابي أظنه قال يقال درهمت الخبازي أي صارت كالدراهم فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي[1].

" فتبنى النحاة بالقياس وتمسكوا به أشد التمسك يقول ابن جني مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عيون الناس، وقال أستاذه أبو علي الفارسي (377 هـ) " الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليه من الخطأ في المسألة واحدة من القياس فقد كانت مدرسة القياس من ثمرات تفكيره بفيض غزير حتى قال ابن جني احسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لأصحابنا، وذكر ابن جني انه شاهد أبا علي غير مرة إذا أشكل عليه الحرف الفاء أو العين أو اللام استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه فهذا اغرب مأخذ بما تقتضيه صناعة الاشتقاق"[2].

وكذلك اهتم المتأخرون من النحاة وعلماء الأصول به ورأوا أن لا نحو من دون قياس وفي هذا الصدد يقول ابن الأنباري: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس"[3].

وابن جني" لم يتخذ القياس مذهبا لنفسه فحسب بل كان يغري به ويدعوا إليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول للإنسان إن يرتجل من المذاهب ما يدعوا إليه القياس ما م يلوى بنص أو ينتهك حرمة شرع حتى إذا إداك القياس إلى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به بل تعده لشاعر مولدا لساجع أو لضرورة لأنه قياس على كلامهم"[4].

2- أركان القياس :

يتكون القياس من أربعة أركان:

2-1- المقيس عليه أصل :

المقيس عليه أو الأصل هو المسموع من الكلام العربي الفصيح وشرطه أن يرد بكثرة عن العرب فيخرج من الندور أو الشذوذ وأن يكون موافقا للقياس بمعنى موافقته لقاعدة نحوية فلا يجوز القياس على استحوذ واستصوب قال ابن جني: وأما ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل وذلك ونحو: ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طريقها //// ضربك السيف قونس الفرس

---

[1]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص 357.
[2]- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، 1987، بيروت، ص87.
[3]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص70.
[4]- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 97.

قال إراد اضربن عنك فحذف نون التوكيد وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه من الضعف في القياس على ما أذكره لك، وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار ففي حذف هذه النون نقص الغرض[1].

وقد يكون المقيس عليه أصلا كما يكون فرعا والأهم أن يتوافر فيه الكثرة والخروج من حد القلة والشذوذ ويتوزع القياس إلى:

أ. حمل فرع على أصل كإعلان الجمع لإعلال المفرد مثل قيم وقيم.
ب. حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله مثل قام قيام.
ج. حمل نظير على نظير مثل منعهم(أفعل التفضيل من رفع الظاهر لشبه بأفعل التعجب وجوازهم تصغير أفعل التعجب حملا على اسم التفضيل.

د. حمل ضد على ضد مثل النصب بلم حملاً على الجزم بلن فالأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل[2].

كما أنه " المطرد سواء أكان أصلا أم فرعا والمقصود بالطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معا، أما الاطراد فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يرى قليلا أو شاذا أو نادرا. وأما الاطراد في القياس فموافقة المقيس عليه القاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف. وشروط المطرد في السماع ألا يكون شاذا في القياس. فإذا في القياس مع اطرداه في السماع كما استحوذ فإنه يحفظ ولا يقاس عليه. وإذا اطرد المقيس عليه في القياس وقل في السماع جار القياس عليه ترخصا في كثرة المسموع، وذلك كأن نقيس عل النسب على شنوءة شني فتقول في حلوبة حلبي. وإذا كثر السماع وخالف القياس لم يجز أن نقيس عليه كما في قرشي وسلمى وثقفي لأن المنسوب إليه ليس مستوفيا لشروط هذا النوع من النسب الذي تحذف فيه الياء ومع ذلك فهو كثير. ومغزى هذا أن موافقة القياس في هذا المجال أولى من كثرة السماع فإذا عرفنا هذا فهمنا السبب في قول النحاة إن النحو كله قياس[3].

[1]- ابن جني: الخصائص، ج1 ص 126.
[2]- المرجع نفسه: ص 80.
[3]- تمام حسان: الأصول، ص 156.

2-2- المقيس:

وهو الفرع " كان المقيس من الكلمات يقاس على أصل الوضع (أصل الاشتقاق وأصل الصيغة) وقواعد التصريف من إعلال وإبدال وزيادة وحذف. فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهو من التراكيب يقاس على أصل وضع الجملة من ذكر وحذف ووصل، وقواعد النحو في عمومها أصلية وفرعية، ولم يقتصر الأمر على صياغة الجديد من الكلمان والتركيب، وإنما كان المقيس في كثير من الأحيان يبدو في صورة مسألة من المسائل النحوية يختلف النحاة حول قياسها بالأصول، وفي كلتا الحالتين (الصوغ والحمل) كان الأهم دائما تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس[1].

و" هذا الركن هو الذي خاض فيه النحاة وأرادوا أن يجربوا الصيغ القياسية لقواعدهم ويعمموها وهو نوعان:

أ. نوع قام به العرب الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة لأنه لا يخلو كلام أحدهم من السماع والقياس ومن الصعب الفصل بينهما ورسم حدود فاصلة بين هذا وذاك، كما يدخل في هذا النوع ما أجراه العلماء من أقيسة من داخل المسموع نفسه فقد أجروا نائب الفاعل على الفاعل وإعراب المضارع على الاسم وان وأخواتها على الأفعال.

ب. ونوع قام به العلماء وجعلوها تمارين تعليمية كأن يقولوا ابن من ضرب ودخل وشرب على وزن جعفر قلت ضربب ودخلل وشربب، قال ابن جني ومما يدل على إن ما قيس على كلام العرب، فإنه من كلامهم أنك لوم مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية الصرف نحو قولهم في مثل صمحمح من الضرب ضربرب ومن القتل قتلتل فقال لك قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بد من أن تقول بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف"[2].

والمقيس هو ما تتجدد اللغة به، ويكون الاستعمال أحد العوامل المهمة في وجودة واستمراره ويصبح هو اللغة فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

[1]- المرجع نفسه: ص 158.
[2]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 55.

المحاضرة الثامنة

القياس النحوي وأركانه

(العلة و الحكم)

1- العلة:

"هي السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة" [1] وهي لازمة من لوازم القياس لكي يكون هناك حكم، وهي المسوغ لتبرير الحكم، قال صاحب المستوفي: " إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوشاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها"[2].

وقد قسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية.

1-1- العلل التعليمية:

" هي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرها كل كلامها منها لفظا وإنما عليه نظيره فقسنا عليه، مثال ذلك إنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وراكب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل وركب فهو راكب وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم إن قيل بما نصبتم زيدا قلنا لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه وكذلك قام زيد إن قيل لم رفعتم زيدا قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فهذا ما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب[3].

والعلة التعليمية ملمح من ملامح الشبه الذي يقرب بين الشيئين، فيجعلهما تحت حكم واحد، ويذلك تستمر اللغة وتتجدد وفق نظامها الأصيل فيتصل اللاحق بالسابق دون عناء [4] وابن مضاء القرطبي لا ينكر هذا النوع من العلل ويسميها العلل الأولى ويمثل لها فيقول: وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ما قولنا: قام زيد: لم رفع فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل في العربية مرفوع"[5].

1-2- العلل القياسية:

يأتي الزجاجي بمثال: فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بأن في قوله إن زيدا قائم ولم وجب أن تنصب إن الاسم في : إن زيدا قائم، فجواب في ذلك أن يقول لأنها أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فاعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعلة، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك [6]، ويمكن أن تعرف كالتالي: " هي التي

---

[1]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 99.
[2]- السيوطي: الاقتراح، ص249.
[3]- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 64.
[4]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 100.
[5]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 100.
[6]- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 64.

يتوصل بها إلى إثبات أصل الحكم بالاعتماد أو بالافتراض شبه بين المقيس والمقيس عليه" [1]، كأن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه مثل تخصص الاسم بعد شياعه، مثلا: (يقوم) يصلح للحال والاستقبال، وبدخول السين وسوف يختص بالاستقبال.

أما في الاسم فأنت تقول: رجل يصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف والام اختص وصار يدل على رجل بعينه، وبهذا التخصص الملحوظ بعد الشياع شابه الفعل المضارع الاسم، ولما كان الاسم معربا فكذلك ما شابهه يصبح معربا في ضوء تقدير أو قياس الشبه هذا.

والعلة التي جمعت بين الفرع والأصل، الفرع (الرجل سيقوم) والأصل (رجل يقوم) هي علة اختصاص بعد دلالة على العموم.

- فالأصل في (رجل) الدلالة على العموم، وبالإضافة (ال) يتخصص فيدل على رجل بعينه (الرجل).

- كذلك يقوم فعل يدل على الحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين (سيقوم) أصبح مختصا بالإستقبال[2].

3-1- العلل الجدلية النظرية:

يقول الزجاجي: هي كل ما يعتل به في باب " إن" بعد هذا، مثل أن يقال:فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها بالماضية أم المستقبلية؟ أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وهو ذاك فرع ثان. فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول. وأي قياس اطراد؟[3] وهي أسئلة فلسفية كلامية من أجل إثبات هذا النوع من العلة.

و" ذكلر بعض شيوحنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعيل بها النحو، فقيل له: عن العرب أحذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال " إن العرب نطقت على سجيتها وطبعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لمسا عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وان لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخير الصادق أو البراهين الواضحة والحجج الائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا

[1]- المرجع السابق: ص 101.
[2]- السعيد شنوفة: في أصول النحو، ص 131.
[3]- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 65.

وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة مما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها". وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[1].

موقف النحاة من العلة:

وقف النحاة من العلة موقفين متباينين:

1. يرى فريق من النحاة أن العلل مبرر وسائل لإدراك ضوابط اللغة من استنتاج العلماء، وليس من الضروري أن يكون العرب قد تعدوها في كلامهم.
2. يرى فريق آخر أن للعرب وعيا بالعلل وأنهم قصدوها في كلامهم وتمثلوا موجباتها.

يمثل الموقف الأول: الخليل بن أحمد الفراهيدي إذ يرى أن التعليل عملية نسبية تقوم على التأويل ولم تنقل عن العرب بل هي من عمل النحاة، فيقول: " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته، فإن أكن أبت العلة فهو الذي التمست، وإن لم تكن علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عندي حكمة بانيها بالخير الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيره علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها[2].

أما الموقف الثاني: فيمثله ابن جني ويعقد له باباً في الخصائص، فيقول: " باب في العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملنا عليها: " اعلم أن هذا الموضع في تثبته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس بهم مسكة وعصمة لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا وكذا وفعلت كذا وكذا وهو أحزم لها وأجمل بها وأول على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة وتقرَبها منهجا واحدا تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقه وكلفته، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا في

[1]- المرجع نفسه: ص65.
[2]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 106.

شيء منه، وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم (...) ألا ترى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه[1].

أما عن " اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو مؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب، وضرب يسمى علة العلة مثل إن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبان وهذا لا يكسبنا إن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها ويتبين فضل هذه اللغة على غيرها، قال ابن جني: هذا الذي سماه علة العلة إنما هو يجوز فأما في الحقيقة فإنه شرح وتتميم للعلة ألا ترى انه إذا قيل لما ارتفع الفاعل قيل لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقل في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيا عن قوله أنه ارتفع لأنه فاعل حتى يسال فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل[2].

فالعلة ضرورية لكي يتحقق القياس الصحيح بين الاصل والفرع وتتجدد اللغة تجدادا مثيرا ومقبولا.

2- الحكم:

وهو ما قضى فيه النحاة بالواجب أو الجواز أو المنع أو الضعف أو القبح أو الرخصة، فالنحاة يقولون يجب فإنهم يقصدون أن هذا أصل من الأصول التي يجوز المتكلم أن يخالفها، فإذا خالفها انتهك حرمة النحو [3]. و"إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب" [4] " وقد اتفق النحاة على جواز القياس على قاعدة كل حكم ثبت بورود

الاستعمال من الفصحاء إلا إذا كان شاذا، وما تواتر استعماله عند العرب الفصحاء جعله النحاة منطقهم الأول للتجريد، فكان المادة التي جري فيها الاستقراء ثم بنيت منها الأحكام[5].

"ولا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من قبل الفصحاء صح القياس على قاعدته، ويدخل في تحديد ثبوت ذلك عن العرب كل ما سبق أن اشرنا إليه تحت عنوان " السماع" من القول في الفصحى واللهجات ولغة الشعر والنثر والرواية والمشافهة والمسموع وكمية المسموع والقبائل وعصر الاستشهاد الخ، مما يعتبر قيودا في فهم ثبوت الاستعمال، أي أنه ليس كل ما ثبت أنه استعمل يصح القياس عليه، لأن بعض ذلك قد يكون شاذا في السماع والقياس معا، وقد سبق القول في ذلك تحت عنوان " المقيس عليه"

---

[1]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص 337.
[2]- السيوطي: الاقتراح، ص 268.
[3]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 86.
[4]- المرجع السابق: ص 245.
[5]- المرجع السابق: ص 86.

وهذه الاستعمالات التي ثبتت عند العرب هي التي جعلها النحاة نقطة الانطلاق لتجريد الأصول (سواء في ذلك أصل الوضع وأصل القاعدة) لأنها كانت هي المادة التي جرى عليها الاستقراء ثم بنيت الأحكام، حتى إذا ما استقامت لهم الأصول بأنواعها قاسوا على المطرد مما استصحب منها ومما عدل به عن الأصل، وجعلوا هذا المطرد أصل القياس وجعلوا المقيس فرعا عليه، ولذا يصبح لكل من مصطلحي " الأصل" و" الفرع" معنيين أحدهما تحت " الاستصحاب"، وثانيهما تحت " القياس"[1].

[1]- تمام حسان: الأصول، ص 179.

المحاضرة التاسعة

استصحاب الحال وموقف القدامى والمحدثين

مقدمة:

استصحاب الحال مصطلح فقهي حنفي يريدون به أن الأصل الأشياء الإباحية ما لم يقم دليل على عدمها لقول تعالى:" هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا"، نقل النحاة هذا المصطلح حين أرادوا بنا أصول النحو[1].

1- تعريف استصحاب الحال:

يعرف ابن الأنباري استصحاب الحال بأنه " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل كقولك في الفعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء[2].

كما يعرفه ابن الأنباري في موضع آخر " وهو من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحو الذي وتضمن معنى الحرف في نحو كيف، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارع الاسم في نحو " يذهب، يكتب، يركب" وما أشبه ذلك، ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول الأصل في الأسماء الإعراب وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه باقيا على أصله في الإعراب.

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن نقول في الفعل الأمر الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما شابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقيا على أصله في البناء[3].

أما السيوطي فهو يأتي بتعريف ابن الأنباري للاستصحاب ناقلا عنه دون زيادة أو نقص.

ويعرف الاستصحاب هو " عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير" [4] وأنه " الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول"[5].

---

[1]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 63.
[2]- المرجع نفسه، ص 93.
[3]- المرجع السابق: ص141.
[4]- الجرجاني: (علي بن محمد)، التعريفات، ص 28.
[5]- المرجع نفسه: ص 29.

2- استصحاب الحال عند الفقهاء:

استصحاب الحال هو مصطلح فقهي للحنفية أرادوا به أن الأصل باح ما لم يقم دليل على عدم إباحتها. قال قائلون من الفقهاء باستصحاب الحال ثم اختلفوا فيه رأى بعضهم أنه دليل بنفسه ولكنه مؤخر عن الأقيسة وهو آخر ما يتمسك به الناظر، ورأى بعضهم الآخر بأن استصحاب الحال ليس دليلا مستقلا ولكنه يصوغ الترجيح به، والوجه أن يتصور ثم يقدم الذي يختار فيه. فمن استيقن الطهارة وشك في الحديث فالحكم استصحاب الطهارة وكذلك نقيض هذا، قال أبو المعالي: " نحن نقول فيه قول الفقيه يستصحب يقين الطهارة فيه تجوز فإن اليقين لا يسحب الشك فليس المعنى بقولهم لا يترك اليقين بالشك أنهم على اليقين مع التردد في الحديث، ولكن المراد به أن ما تقدم من الطهر يقين فيبق الحكم ما تيقناه والقول فيه إذا طرأ الشك لم يخلو المشكوك فيه من ثلاثة أحوال:

أحدها أن يرتبط بعلاقة بينة في محل الظنون فما كان كذلك فلا اجتهاد هو المتبع ولا التفات إلى ما تقدم فإنه يتصدى للمرء شك في بقاء ما سبق اجتهاده ظاهر في زواله والاجتهاد مقدم.

فإن ثبتت علامة خفيت مثلما يقع التمسك به في تمييز النجس في الأواني، وفي الثياب فإن عرض يقين النجاسة يقين الطهارة وعلم صاحب الإناء أن أحدها نجس والآخر طاهر فليس يقين الطهارة بأولى من التمسك بيقين النجاسة فيضطر إلى التمسك بالعلامات وإن خفيت.

وإن لم يوجد يقين النجاسة وتيقنا طهارة وشككنا في وثبت علامة خفية ففي التعلق بها قولان أحدهما أنها كمال وإن تناهى للمرء في تصويرها محاولا إظهار ما وقع في النفس ويفهم الناظر هذا مايرد عليه باستصحاب الحال أولى على قول والتمسك به أولا على قوله.

وإن تقدم يقين وطرأ شك لعلامة جلية غير خفية فعند ذلك يتأسس الشرع على التعلق بحكم ما تقدم وهذا من الاستصحاب أي بقاء حكم الأصلي وسببه عدم وجود العلامات، وإن كان الاستصحاب ليس من فنون الأدلة إلا أنه أصل ثابت في الشريعة مدلول عليه بالإجماع[1].

3- موقف علماء اللغة:

يرى ابن الأنباري أن استصحاب الحال من أدلة النحو رغم الاختلاف النحوي بين البصريين والكوفيين" وهو أن يذكر دليلا على زوال استصحاب الحال مثل أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري في بناء فعل الأمر فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزوال عنه استصحاب الحال وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الأمر، والجواب أن ما توهم دليلا لم يوجد فيبقى التمسك

[1]- السعيد شنوقة: في أصول النحو، ص 173.

باستصحاب الحال صحيحا" [1]، وفي موضع آخر يقر ابن الأنباري باستصحاب الحال لكنه يرى أنه من أضعف الأدلة " استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"[2].

أما السيوطي فيرى " أنه إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به[3].

كما أنه ينقل موقف ابن الأنباري من استصحاب الحال في الكتابه فيقول " استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل [4]، كما يأتي بقول ابن مالك معقبا على استصحاب الحال، يقول السيوطي:" وقال ابن مالك ومن قال إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخرادها عن الأصل إلا بدليل، قلت المسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم:" الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق وغيره والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد[5].

كما أورد السيوطي موقف ابن الأنباري في الاحتجاج باستصحاب الحال " احتج البصريون على عدم تركيب " كم" بان الأصل الإفراد والتركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل. ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال احد الأدلة المعتبرة. واحتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بان قالوا اجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقي على ما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو الأدلة المعتبرة، والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإسناد[6].

"ولماكانت مسألة العامل والمعمول قد نالت أهمية كبير في مسار الإعراب والوظيفة النحوية وتحليل مسائلها في الكلام والرجوع في تحقيقها إلى الأصل في إطار خلفية العامل أو

---

[1]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 63.
[2]- المرجع السابق: ص 142.
[3]- السيوطي: الاقتراح، ص 375.
[4]- المرجع نفسه: ص 377.
[5]- المرجع نفسه: ص376.
[6]- المرجع نفسه: ص 375.

السبب أو العلة أو في إطار التقدير عند قولك : في الدار مكتبة : فشبه الجملة المقدمة خبر مقدم، ومكتبة مبتدأ مؤخر. والأصل مكبة في الدار، والأصل في مكتبة هو [مكتبة واحدة] شبيهة بالمعرفة. لان المخبر عنه لا بد أن يكون معروفا ليخبر عنه، وفي هذا تقدير يحيلها إلى أصل الوضع كما ترى. وأحيانا يحملهم التعليل إلى رد التركيب إلى أصل قاعدة معينة كثيرا ما يلجأون فيها إلى طرق متنوعة فيما بينهم من طرق التأويل كالزيادة والحذف والتقديم والتخير والإضمار والفصل وكل طريقة هي أصل عند كل منهم يرد إليها التركيب وها ما جعلهم يختلفون في الأوجه مما أثرى مسائل النحو. ولا يخفى ما للعلة أو للسبب من ارتباط بالأصل، وفي النحو العربي أسس عمل بها النحاة في هذا المضمار منها: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ومن عدل عن الأصل استلزم عليه ذكر الدليل وإقامة الحجة التي جعلته يعدل عن الأصل.. وغيرها من الأسس المعرفية اللصيقة بالأصل في هذا المسار النحوي.. وعلى ها الأساس رأينا من المفيد أن نخوض في نظرية العامل ونبسط القول في كنهها ولو بإيجاز وحصر، لأننا نعتقد بأن التطرق لهذه الخلفية مما يعين على الإفهام فيما هدفنا إليه من هذه الدراسة وييسر تقريب بعض المسائل ذات الصلة بموضوعنا[1].

[1]- السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص 177.

المحاضرة العاشرة

الإجماع وأنواعه

(إجماع الفقهاء والأصوليين، إجماع النحاة)

1- تعريف الإجماع:

الإجماع في اللغة : العزم والإنفاق.

الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد- صل الله عليه وسلم- في عصر على أمر ديني[1].

ومعناه في اللغة " الاتفاق والإزماع وهو مشترك بينهما، فمن أزمع وصمم العزم على إمضاء أمر يقال: أجمع، والجماعة إذا اتفقوا يقال أجمعوا، وهذا يصلح لإجماع اليهود والنصارى، وللاتفاق في غير أمر الدين لكن العرف خصص اللفظ بما ذكرناه.

وذهب النظام إلى أن الإجماع عبارة عن كل قول قامت حجته وإن كان قولا واحدا وهو على خلاف اللغة والعرف لكنه سواه على مذهبه إذا لم ير الإجماع حجة، وتواتر إليه بالتسامع تحريك مخالـله الإجماع فقال هو قولا قامت حجته.

وهو إقامة الحجة على استحالة الخطأ على الأمة، وفيه الشأن كله وكونه حجة إنما يعلم بكتاب أو سنة متواترة أو عقل، أما الإجماع فلا يمكن إثبات الإجماع به[2].

2- أنواع الإجماع:

يتقسم الإجماع إلى نوعين :

2-1- إجماع الفقهاء والأصوليين:

2-1-1 - تعريفه:

ونعني به اتفاق أمة محمد - ص- خاصة على أمر من الأمور الدينية[3].

2-1-2- حجية الإجماع:

يأخذ الإجماع حجيته من:

أ. " تصوره: فدليل تصوره وجوده، فقد وجدنا الأمة مجمعة على أن الصلوات خمس، وأن صوم رمضان واجب، وكيف يمتنع تصوره والأمة كلها متعبدة بإتباع النصوص والأدلة القاطعة ومعرضون للعقاب بمخالفتها.

ب. تصور الاطلاع على الإجماع: يتصور معرفة ذلك بمشافهتهم وإن كانوا عددا يمكن لقاءهم وإن لم يكن عرف مذهب بالمشافهة، ومذهب الآخرين بأخبار التواتر عنهم كما عرفنا أن مذهب جميع أصحاب الشافعي منع قتل المسلم بالذمي.

---

[1]- الجرجاني (علي بن محمد): التعريفات، تح محمد عبد الكريم القاضي، دار الكتاب المصري، ط1،1991، مصر، ص22.

[2]- الغزالي أبو حامد المستصفى: ج1، تح سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1997، ص 325.

[3]- المرجع نفسه: ج1، ص 325.

ج. إقامة الحجة على استحالة الخطأ على الأمة[1].

2 -1-3- أركان الإجماع:

وله ركنان:

أ. المجمعون: وهم أمة محمد - ص- وظاهر هذا يتناول كل مسلن، لكن لكل ظاهر طرفان واضحان في النفي والإثبات وأوساط متشابهة.

أما الواضح في الإثبات فهو كل مجتهد مقبول الفتوى فهو من أهل الحل والعقد قطعا ولابد من موافقته في الإجماع.

ب. في نفس الإجماع: " ونعني به اتفاق فتاوى الأمة في المسألة في لحظة واحدة انقرض عليه العصر أو لم ينقرض أفتوا عن اجتهاد أو عن نص، مهما كانت الفتوى نطعا صريحا"[2].

2-2- إجماع النحاة:

ذكر ابن جني (تـ 392هـ) مصطلح الإجماع في - صورته البسيطة- فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه (باب في الاحتجاج بقول المخالف) وأورده مركبا : إجماع الجماعة وإجماع الناس وإجماع أهل العربية).

" المراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة.يقول ابن جني تحت باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة.

وإنما يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص وإلا فلا، لأنه لم يرد في القرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمر فكره الا أنا مع ذلك لا نسمع له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان واتقان[3].

وان الإجماع هو الاتفاق والمراد به في الدرس النحوي اتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو ذاتي يخل بهذا الاتفاق المجمع عليه، وهو نوعان:

أ. إجماع مطلق: وهو الاتفاق الحاصل في المسائل البديهية وفي الأمور الأساسية والحقائق الثابتة التي لا تستدعي الأي نحو، الاسم قسم من أقسام الكلمة وكانقسام الزمن

---

[1]- الغزالي (أبو حامد): المستصفى، ج1، ص 340.
[2]- المرجع نفسه: ص 358.
[3]- السيوطي: الاقتراح، ص 187.

إلى ماض ومضارع وأمر ومثل نصب الفضلة والحال ودلالة الثلاثة فما فوقها على الجمع.

ب. إجماع على مسائل يتحكم المقام في تغييرها: مثل علامة الضمير المتصل بالمنفصل بأنها علاقة توكيد كقولك: جئت أنت، وكإعمال لنت وإهمال عملها بالجوار إذا اتصلت بها ما[1].

" ويرى الرماني على مذهب البصريين أن الإجماع أصل ثابت والمخالف للإجماع - أي النحوي - كالخارج عن الجماعة، وهو عند الفلاسفة والعلماء خروج عن حدَ العقل والتدبير، وهذا رأي الرماني الذي يقول:" وكل من خرج عن إجماع أهل الصناعة فهو له مرذول" والمعنى مردود، بعد قدمها أمثلة وشرحها وعللها، وهي الزعم بأن القَلف بمنزلة الهجرع وجلوز بمنزلة فردوس، خروج عن إجماع النحاة، والعلة: أنه لم يشتق منها ما يذهب فيه حرف التضعيف.

وفي رد على الزعم أن الهمزة " أكل " أصلية انتصار لسيبويه لموافقته الإجماع، ويذهب إلى أن الإجماع بمنزلة العقل، حيث يقول: " فإن التزم هذا خالف جميع النحويين وكفى بذلك عيبا مخالفته جميع أهل الصناعة كما لو خالف مخالف في مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة،لكان ذلك عيبا، وكذلك لو خالفهم في مسألة قد أجمعوا عليها في الجبر والمقابلة ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور، وأدَعى أن عقله فوق جميع العقول وكفى بهذا عيبا وخزيا"[2].

و" يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها، فأخذ ما يحتج به عليه أن يقال له: هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا، فإذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب أن تنفر عن خلافة. قال لعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم لان الإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصا، قال فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم والى آخر هذا الوقت. وقال غيره إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رُد"[3].

[1]- السعيد شنوقة: في أصول النحو، ص 172.
[2]- فصيح مقران: المنهل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، الوسام العربي، ط1، 2001، ص 31.
[3]- السيوطي: الاقتراح، ص 191.

المحاضرة الحادية عشرة

ظاهرة الإعراب

يعد الإعراب من أكثر الظواهر حضورا في التأسيس للنحو، ويرتبط وجوده أساسا بالتركيب أو النظم، ومن أهم ملامحه الحركة الإعرابية التي كانت سببا في ظهور النحو العربي.

1- تعريف الإعراب:

لغة: قال الأزهري: هو التعريب معناها واحد وهو الإبانة، يقال : أعرب لسانه وعرب أي أبان وأفصح وأعرب عن الرجل بيَن عنه وعرب عنه تكلم بحجته.

وحكي ابن الأثير عن ابن قتيبة الصواب يعرب عنها بالتخفيف، وإنما سمى الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة والإيضاح ومنه الحديث الآخر: " فإنما كان العرب عما في قلبه لسانه"، ومنه حديث التميمي: " كانوا يستحبون أن يلقنوا الصبي حين يعرب أن يقول لا إله إلا الله سبع مرات" أي : حين ينطق ويتكلم، وفي حديث السقيفة" أعربهم أحسابا" أي أبينهم وأوضحهم، ويقال: أعرب عما في ضميرك أي ابن، ومن هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام أعرب"[1].

اصطلاحا: يعرف ابن الأنباري الإعراب بأنه " اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل والفرق بين الإعراب والبناء هو اللزوم والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء فيقال حركات الإعراب وحركات البناء[2].

ويعرفه ابن هشام : " الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة رفع ونصب في اسم وفعل نحو زيد يقوم وإن زيداً لن يقوم، وجر في اسم نحو، لزيدٍ ، وجزم في فعل نحو : لم يقم، ولهذا الأنواع الأربعة علامات أصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وعلامات فروع عن هذه العلامات[3].

والإعراب يمس الكلمة من حيث موضعها في الجملة وبحسب العوامل المؤثرة في التركيب.

2- أنواع الإعراب:

" يتنوع الإعراب إلى إعراب لفظي وإعراب تقديري، وإعراب محكمي وإعراب محلي:

أولا : الإعراب اللفظي: هو ما لا يمنع من النطق به مانع كقولك: بأن الحق، أنجزت بحثا، سافرت إلى الجزائر. أي تظهر الحركات الإعرابية على الحرف الإعرابي للكلمة.

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، مادة ع ر ب.
[2]- ابن الأنبار: الإغراب في جدل الإعراب، ص 43.
[3]- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، دار الجيل، ط5، ص 39.

ثانيا: الإعراب التقديري: وهو الذي يمنع من النطق به مانع يحصره العلماء في : مانع التعذر- أو مانع الاستثقال- أو مانع مناسبة.

ثالثا: الإعراب المحكي: يكون بحكاية الكلمة واستعمالها بحسب ما وردت كأن يقال: كان فعل ماض ناقص أو يقال: إن (يضرب). فعل مضارع مبني للمجهول.

رابعا: أما (الإعراب المحلي) فهو ما يقع في المبنيات الطارئ عليها البناء نحو: جاء هذا. فاسم الإشارة مبني على السكون في محل رفع لأنه فاعل[1].

3- اختلاف في أصل الإعراب الأسماء أم الأفعال:

اختلف النحاة في الإعراب الأسماء والأفعال إلى مذهبين:

أ. ذهب البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وحجتهم في ذلك أن الإعراب أتى به المعنى لا يصح إلا في الاسم فاختص بالاسم كالتصغير وغيره من خواص الاسم.

ب. ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونقل ضياء الدين ابن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء واحتجوا بأن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كإعراب الأسماء وبيانه قوله: أريد أن أزورك فمنعني البواب، إذا رفعت كان له معنى، وإذا نصبت كان له معنى[2].

من خلال هذه الأقوال نرى أن الإعراب تختص به الأسماء والأفعال تختص بالبناء، وأن الاشياء المتحولة في الحركة الإعرابية بين الأسماء والأفعال أشياء عارضة بينهما.

4- وظيفة الإعراب:

حدد ابن العكبري وظيفة الإعراب في:

أ. إن الإعراب فارق بين المعاني العارضة كالفاعلية والمعقولية والتعجب والنفي والاستفهام نحو: ما أحسن زيدًا، وما أحسن زيد، نفس الحركات هنا هو الفارق بين المعاني، وإذا ثبت أن الإعراب فارق بين المعاني، فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل كمعرفة أن الاثنين أكثر من الواحد واقل من الثلاثة[3].

[1]- السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص 30.
[2]- المرجع السابق: ص 344.
[3]- المرجع نفسه: ص 348.

ب. قال ابن جني:" الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه، فغن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحيى كمثري، لك أن تقدم وأن تأخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التعرف نحو قولك: أكرم اليحييان البشريين، وضرب البشريين اليحيون[1].

5- وجوه الإعراب:

وجوه الإعراب هي " الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخوتها واسم ما ولا المشبهتين بـ ليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول أضرب المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له والحال والتمييز والمستثمر منصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بـ ليس ملحقات بالمفعول والجر علم الإضافة.

وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة[2].

6- العلاقة بين الإعراب والمعنى:

إن العلاقة بين الإعراب والمعنى هي علاقة تفاعلية " فإننا نرى أنها ليست قائمة حول أصل المادة اللغوية وطريقة وضعها أو الاصطلاح عليها وأنما كان الإعراب مما أثار حسهم فهو من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب وهو الفارق بين المعاني المكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز بين فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد.

وأن الإعراب من الظواهر النحوية في العربية وإن علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته. وأن من أقسام الفاعل والمفعول مالا يفهم إلا بعلامة كتقديم المفعول على الفاعل، فإنه إذا لم يكن ثم علامة

[1]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص 175.
[2]- الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، تح أبو ملحم، دار مكتبة الظلال، بيروت، 1993، ص 125.

تبين أحدهما على الآخر وإلا أشكل الأمر [1] وعليه فإن العلاقة بين الإعراب والمعنى هي العلاقة تحصيل وحاصل فإنه لا إعراب بلا معنى.

[1]- التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو العربي، ص 356.

المحاضرة الثانية عشرة

الأصل والفرع

تعد المصطلحات مثل الأصل والوضع والعدول من المفاهيم الأساسية الأصولية التي نقلت إلى أصول النحو والتي تؤسس لدليل استصحاب الحال، كما أنها تمثل إجراءات التعامل مع الشاهد اللغوي.

1- الأصل:

" حين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه الصور وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ...إلخ وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها...إلخ، اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة وحين رأوا أن الجملة لا تبدوا دائما على نمط تركيبيا واحد اقترحوا لها أصلا نمطيا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار وسموا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم الجامع هو الأصل الوضع"[1].

2- أصل الوضع:

2-1- الحرف:

" كان مدخل النحاة إلى إنشاء أصل وضع الحرف هو فكرة ذوق الحروف وكان الغرض من هذه الفكرة في البداية أن تختبر المخرج والصفات التي تحدد نطق الحروف في حالة إفراد، والطريق إلى ذلك كما حددها الخليل وسيبوية أن تشكيل الحرف بالسكون وتأتي به منطوقا بعد همزة مكسورة عندئذ يتبين لك مخرجه وصفاته التي يتمثل بها الأصل، فإذا أردنا معرفةالأصل وتمييزه من الفروع بالنسبة للنون مثلا تذوقنا النون بنطقها ساكنة بعد همزة مكسورة، وعندئذ ستجد أصل النون مكونا للعناصر الآتية :

- الأصل في النون أن تنطق في اللثة.
- الأصل في النون أن تكون أنفية.
- الأصل في النون أن تكون مجهورة.
- الأصل في النون أن تكون مرققة.

كل واحد من هذه العناصر الأربعة التي تكون منها أصل وضع النون صالح من الناحية النظرية البحتة لأن يعدل عنه إلى غيره، فيعدل عن اللثة إلى أحد المخارج الأخرى، وعن الأنفيةإلى الفموية، وعن الجهر إلى الهمس، وعن الترقيق إلى التفخيم. ولكننا من الناحية

[1]- تمام حسان: الأصول، ص 107.

التطبيقية نجد اللغة العربية تنحصر العدول عن أصل النون في المخرج والترقيق تحتفظ النون بفتي الأنفية والجهر دائما، وفي جميع الحالات[1].

أما عدول النون عن الأصل إلى الفرع فتنتج عنها :

- قد تنطق النون بالشفتين كما في ينبح.
- وقد تنطق النون بالشفة العلى والأسنان العليا كما في ينفع.
- وقد تنطق مفخمة في الأسنان مثل ينظر.
- وقد تنطق لثوية أسنانية كما في أنت، تنسى
- وقد تنطق مكررة مثل منأرى.
- وقد تنطق منحرفة مثل من لام.
- وقد تنطق غارية كما في ينجح، ينشأ.
- وقد تكون غنة بلا مخرج في الفم كما في من يكن.
- وقد تنطق في نخرج الطيف مثل ينكر.
- وقد تنطق مفخمة في اللهاة مثل ينقل.

كل ذلك فروع للنون وكله عدول عن الأصل بحسب الموقع وبسبب ارتباطه بالموقع يعتبر عدولا مطردا، وبسبب اطرداه يسهل رده إلى أصله فتعرف أن هذا الفرع من قبيل النون وإن لم يكن نطقه في مخرج اللثة الذي هو الأصل ولم يكن في بعض الحالات مرققا كما رأينا[2].

واصل حروف العربية عند سيبوي ه تسعة وعشرون حرفا يمتاز بعضها عن بعض بواسطة خمسة عشر مخرجا وخمس طرق للنطق هي الشدة والرخاوة وما بينهما واللين والهواء ينقسم الشديد إلى ما يجري معه النفس والمنحرف والأنفي والمكرر وكل من سبق إما مجهور وإما مهموس لا يكون مفخما أو مرققا ويجري تحديد الأصل بواسطة ذوق الحرف[3].

2-2- الكلمة:

يقسم الكلم في اللغة العربية بحسب الاشتقاق والجمود فهذا التصنيف أعم من تقسيم الكلم لأن قسمين من أقسام الكلم ربما وقعا تحت قسم الكلمات المشتقة ذلك هما الاسم والفعل ويبقى الحرف خالصا للجمود.

والأصل في كل الكلمات التركيبية المحصورة العدد هو الجمود والبناء والرتبة والافتقار المتأصل وكلها كما ترى يتجه إلى التقييد لا إلى الإطلاق، ولعل أكثر قيد على هذا

[1]- المرجع السابق: ص 109.
[2]- تمام حسان: الأصول، ص 110.
[3]- المرجع نفسه: ص 111.

النوع من الكلمات أنها مجموعات مقفلة فهي محدودة العدد غير قابلة للاقتراض من لغة إلى لغة، وتستعصي على أن تكون بين المهجور أو المهمل ولا توصف بالقرابة ولا بكونها من الدخيل أو المعرب وإن صح أحيانا أن تخضع لظاهرة التركيب على نحو ما قالوا من أن " لن" مركبة من "لا" و"أن" فيكون هذان العنصران هما أصل وضعهما، أما المحصورات البسيطة نحو من وغلى وهما فأصل وضعها صورتها التي هي عليها وهي صورة مجردة مطلقة لا تنتق وإنما ينطق مثالها الذي يوجد ف ي هذه الجملة أو تلك، فأصل الضمير الدال على المفرد الغائب المذكر صورة مجردة تبدو بأمثلة تختلف انفصالا أو اتصالا بين هو والهاء المبني على الضم والهاء المبنية على الكسر وأصل الوضع لضمير المفرد المتكلم مذكرا كان أم مؤنثا صورة مجردة تتحقق في الكلام بأمثلة مختلفة مثل أنا والتاء المبنية على الضم والياء هكذا الأمر بالنسبة للبواقي صورتها التي عليها وهي صورة مجرة مطلقة وإنما ينطق مثالها الذي يوجد في هذه الجملة أو تلك.

أما بالنسبة للكلمات المشتقة فيبدو أن النحاة لم يصلوا إلى أصل الوضع إلا بعد أن جردوا نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع من الناحية الابستومولوجية المحضة، لقد كان على النحاة أن يجردوا أصل المادة الثلاثة " وأن أسميها أصل الاشتقاق" بواسطة إدراك علاقات القرابة بين أفراد طوائف الكلمات فحين وضع النحاة جنبا إلى جنب كلمات مثل يقتل، أقتل، قاتل، قتال، قتيل، قتول، يستقل لاحظوا أن الأصل التي تتوسط هذه الكلمات هي اشتراكها في حروف ثلاثة ترد في كل الكلمات بترتيب معين هو القاف، والتاء واللام فكان من اليسير عليهم بالملاحظة الحسية أن ينسوا هذه الكلمات جميعا إلى هذه الحروف الثلاثة باعتبارها مظهرا للقربى بينها، وهكذا أنشئ النحاة هذا الأصل الأول "أصل الاشتقاق" وحين نظر النحاة في هذه الكلمات السابقة ومثيلاتها أدركوا أمرين:

أ. أن هذه الكلمات تختلف في صورها مع اتحادها في أصل الاشتقاق.

ب. أن صورة كل كلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة وإنما هي قالب فيه كلمات ذاوات اشتقاقات أخرى.

وهكذا عرف النحاة أصلا آخر لا يكون أصل الوضع إلا به وهو ما يعرف بأصل الصيغة. والعلاقة بين أصل الاشتقاق (فاء الكلمة وعينها ولامها) وبين أصل صيغة هي علاقة التقاطع فمثلها مثل العلاقة بين المخارج والصفات (...) ان كلمة مثل ضرب جاءت من تقاطع الفاء والباء والراء مع صيغة فعل فكان هذه التقاطع منتجا ولكن هذا الأصل الاشتقاق نفسه إذا تقاطع في الجدول مع صيغة أخرى مثل انفعل وجدنا التقاطع غير منتج،

لأن اللغة العربية أهملت هذه الكلمة الموجودة بالقوة فلم توجدها بالفعل ولم تضع كلمة انضرب وربما استغنت اللغة كما هذه الكلمة[1].

2-3- الجملة:

للجملة عند النحاة ركنان: المسند، فأما في الجملة الاسمية فالميتدأ مسند إليه والخبر مسند، وأما الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند.

وكل ركن من هذين الركنيين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنيين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغنى عنه تركيب الجمل، هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية ويضاف إليه مايلي:

1. الأصل الإظهار فإذا أظهر أحد الركنين وجب تفسيره.
2. الأصل الوصل وقد يعدل عنه إلى الفصل.
3. الأصل الرتبة بين عناصر الجملة وقد يعدل عنها إلى التقدير والتأخير.
4. الأصل الإفادة فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة.

وشروط جواز العدول من أصل هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتحقق الفائدة، ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع الدليل، ولا يكون إلا الإضمار إلا عند وجود المفسر، ولا يكون الفصل إلا بغير الأجنبي، ولا التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى[2].

2- أصل القاعدة:

نقرأ أحيانا عن القواعد الأصلية والقواعد الفرعية فنفهم بالقاعدة الأصلية (أو قاعدة الأصل أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ. وتقديم الفعل على الفاعل وتقديم الموصول على صلته(...) وأكبر قاعدة على الإطلاق قاعدة الإفادة أو قاعدة أمن اللبس، وهي التي تقول " الأصل في الكلام أن يوضح للفائدة، ثم يليها في الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقق به الإفادة من القرائن كقولهم:

- الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل المعنى. قرينة الإعراب.
- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة. قرينة بينة
- الأصل في الصفة أن تصحب الموصوف. تضام.
- لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه. قرينة رتبة.
- مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط . قرينة رتبة.

[1]- تمام حسان: الأصول لمرجع السابق، ص 118.
[2]- المرجع نفسه: ص 121.

- حذف الخفض ألا يدخل على حرف الخفض. قرينة تضام.
- الأصل في جراء أن يكون بالحرف. قرينة الإفادة[1].

ومن الخطاب التي يعتبر فيها على أصول القواعد تعريفات النحاة لأبواب النحو، فإذا عرف النحاة الفاعل بأنه الاسم المرفوع التي تقدمه فعل مبني للمعلوم، ودل على ما فعل الفعل أو قام به " فإن هذا التعريف يشتمل على عدد من أصول القواعد على أن نعرضها على الوجه التالي:

- الفاعل اسم.
- الفاعل مرفوع.
- الفاعل يتقدم الفعل.
- الفعل مع الفاعل مبني للمعلوم.
- الفاعل على من الفعل أو قام به.

وكل واحد من هذه القواعد تحدد قرينة من القرائن التي يعرف بها الفاعل.

فالقاعدة الأولى تشير إلى بنية والثانية إلى الإعراب، والثالثة إلى رتبة والرابعة إلى بنية والخامسة إلى قرينة معيارية يمكن أن بسميها إسناد، ويعرف الفاعل بهذه القرائن مجتمعة[2].

4- العدول عن الأصل :

لا تبقى الكلمة محافظة على معناها في الأصل بل إنها تنحرف نحو العدول و" العدول عن الأصل وضع الكلمة إما أن يكون عدولا مطردا أو غير مطرد، فإذا لم يكن العدول مطردا فذلك ما سماه النحاة شاذا، فإذا كان فصيحا فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، ومن أسئلة ذلك قول الراجز:

الحمد لله العلى الأجلل، أي الأجل.

وقوله: أو الفامكة من ورق الحمى (أي الحمام).

وقوله تعالى:" وطور سنين"، أي سيناء.

أما إذا كان العدول مطردا فإنه يخضع لقاعدة تصريفية يفرد بها لبإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة...إلخ. وهي قواعد تشبه طابع قواعد الإدغام لأنها تنبئ عن الذوق العربي بالنسبة للاستثقال والاستخفاف، فإذا استثقل النطق وما دامت القاعدة تحكم هذا العدول فهو عدول مطرد، ومن أمثلة هذه القواعد ما يلي:

---

[1]- المرجع السابق: ص 112.
[2]- تمام حسان: الأصول، 124.

- إذا تحركت الواو أو الياء منطوقة إثر ألف زائدة قلبت ألفا نحو قال ويذع.
- إذا وقعت الواو أو الياء منطوقة إثر ألف زائدة قلبت همزة نحو كساء وبناء.
- تنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قلبه نحو: إقامة.
- إذا وقعت الواو لاما لفعلى وصفا قلبت ياء نحو: الدنيا، العليا.
- إذا كسر ما قبل الألف قلبت ياء، وإذا ضم ما قبلها قلبت واوا مثل مصباح.
- إذا وقعت تاء الافتعال بجر حرف مطبق قلبت طاء مثل: مصطفى.
- تدغم لام التعريف في كل حرف شمسي يتلوها نحو: الصلاة...إلخ.

ويغلب أن تلتمس لهذا العدول المطرد علة كعلة الاستثقال بالنسبة إلى ما سبق أو علة الشبة اللفظي أو المعنوي لبناء ما حقه الإعراب، وعلة الشبه باسم الفاعل بالنسبة للعدول عن بناء المضارع.

أما بالنسبة إلى العدول عن أصل وضع الجملة فقد عرفنا أن هذا الأصل نمط خاص تتحقق به الإفادة، وهذا النمط في الجملة الاسمية مبتدأ وخبر وفي الفعلية فعل متقدم يتلوه فاعل أو نائب فاعل والجملة كلام، والكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، أي المفيد بحكم أصل وضعه لأن الأصل في الكلام أن يكون لفائدة[1].

إن هذه الآليات اللغوية التي تجعل اللغة منطقا لغويا تتحكم في البناء والمعنى اللغوي والمحافظة على الخلق والتوليد.

[1]- المرجع السابق: ص 128.

المحاضرة الثالثة عشرة

الاجتهاد وموقف العلماء منه

1-تعريف الاجتهاد:

" في اللغة بذل الوسع وفي الاصطلاح استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظن بحكم شرعي، وأيضا بذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال"[1].

ويعرفه الغزالي بأنه " عبارة عن بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال ولا يشتمل إلا في فيه كلفة، فيقال اجتهد في حمل حجر الرحا ولا يقال اجتهد في حمل حجر الرحا ولا يقال اجتهد في حمل خردلة.

لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصا يبذل المجهود في طلب العلم بأحكام الشريعة، والاجتهاد التام أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب[2].

2- أركان الاجتهاد:

أما أركانه فثلاثة: المجتهد، المجتهد فيه ونفس الاجتهاد.

2-1- في نفس الاجتهاد وهو عبارة عن بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهدا.

2-2- المجتهد: وله شرطان:

أحدهما : أن يكون محيطا بمدارك الشرع متمكنا من استشارة الظن بالنظر فيها وتقديم ما يجب تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره.

والثاني: أن يكون عدلا مجتنبا المعاصي القادحة في العدالة، وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه.

2-3- المجتهد فيه: والمجتهد فيه كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي.

ووجوب الصلوات الخمس والزكوات وما اتفقت عليه الأمة من جليّات الشرع فيها أدلة قطعية يأثم فيها المخالف، فليس ذلك محل الاجتهاد[3].

3- حكم الاجتهاد:

تحت عنوان " في وجوب الاجتهاد على المجتهد وتحريم التقليد عليه، وقد اتفقوا على أنه إذا فرغ من الاجتهاد وغلب على ظنه حكم فلا يجوز له أن يقلد مخالفه ويعمل بظن غيره

---

[1]- الجرجاني(علي بن محمد): التعريفات، ص 28.
[2]- الغزالي (أبو حامد): المستصفى، ج2، ص 382.
[3]- المرجع السابق: ص 382.

ويترك نظر نفيه، أما لم يجتهد بعد ولم ينظر فإذا كان عاجزا عن الاجتهاد وكالعامي فله التقليد وهذا ليس مجتهدا"[1].

4- شوط المجتهد النحوي:

يرى السيوطي أن المجتهد " وشرط المستنبط لشيء من كسائل هذا العلم المرتقى عن رتبة التقليد أن يكون عالما بلغة العرب محيطا بكلامها مطلعا على نثرها ونظمها، ويكفي في ذلك الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات والأبنية وإلى الدواوين الجامعية لأشعار العرب، وأن يكون خبيرا بصحة نسبة ذلك إليهم، ليلا يدلس عليهم شعر مولد أو مولد أو مصنوع عالما بأحوال الرواة ليعلم المقبول رواتبه من غيره وبإجماع النحاة كيلا يخرق وباختلاف كيلا يحدث قولا زائدا خارقا إذا قلنا بامتناع ذلك" [2]. فالمجتهد حسب السيوطي يجب أن يكون :

- أن يكون عالما بلغة العرب شعرا ونثرا.
- أن يكون خبيرا بنسبة كلام العرب إلى قبائلها.
- أن يكون عالما بأحوال الرواية والرواة من أجل معرفة المتواتر والآحاد.
- أن يعلم باجتهاد النحاة وإجماعهم في المسائل النحوية.

أما الاجتهاد في المجتهد فيه فيكون في النقل الخاص بالآحاد فهو " ما تفرد بروايته بعض الناس وقل عن حد التواتر وهو دليل يؤخذ به في اللغة على أشهر الآراء ولكن ليس بدليل قطعي بل هو ظني ولا يقوى إلى درجة اليقين إلا بقرائن أخرى تعضه، قال ابن الأنباري ورغم بعضهم أنه إذا اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن[3].

وقد أشار ابن الأنباري إلى الاجتهاد في تعريفه لأصول النحو بحيث جعله ضروريا من أجل معرفة الصواب من الخطأ والوصول إلى الحكمة " وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[4].

أصول النحو معرفة تتطلب الاجتهاد واليات الاجتهاد من اجل أن تواكب اللغة الواقع وتتفاعل معه تحافظ على الأصول وتستوعب الفروع (الجديد اللغوي).

---

[1]- المرجع نفسه: ص 431.
[2]- السيوطي: الاقتراح، ص 431.
[3]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 30.
[4]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص 11.

المحاضرة الرابعة عشرة

نظرية العامل

تعد نظرية العامل من النظريات الأساسية في النحو العربي، وقد انتبه إليها النحاة مبكرا كأنها علاقة بالتركيب والإعراب والمعنى.

1- تعريف العامل:

عرفه ابن منظور قائلا: " والعامل في العربية ما عمل عملا ما فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم وكالأسماء التي من شانها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب"[1]. فالفاعل هو أدات لغوية تؤثر في التركيب ويبرز هذا التأثير على مستوى الحركة الإعرابية والمعنى.

2- نشأة نظرية العامل:

تنسب نظرية العامل إلى العالم الخليل بن أحمد الفراهيدي فهو الذي " ثبت أصول نظرية العامل ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أحذت صورتها التي ثبتت على مر العصور. فنظر الخليل إلى رتبة الكلمة أو الموضع النحوي وشرح حقيقة تأليف الألفاظ في بناء الجملة، وحدد أن حرف الجر الزائد ينسب إليه العمل اللفظي فيما بعده، ولكن هذا المعول موقع نحوي يحدد سياق بناء الجملة، قال الله تعالى: " وكفى بالله نصيرا" . النبأ 45، ومعناها كفى بالله بالرفع على الفاعلية بحسب الموضع ولما دخلت الباء جلبت للفظ الكسرة[2].

كما ان سيبويه يشير إلى مسألة العامل في قوله: " وزعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت، كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول، كأن أخوك عبد الله، تريد كان عبد الله أخوك، لأنها لم تعرف الأفعال، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه ولا شيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي من ظهرت آثار فعل المتكلم نفسه بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[3] فالعوامل على حسب قول ابن جني نوعان لفظي ومعنوي.

3-1- العوامل اللفظية:

هي مجموعة الألفاظ والأدوات اللغوية التي تؤثر في الحركة الإعرابية للكلمات التالية لها في إطار التركيب يقول ابن الأنباري: " العوامل اللفظية في هذه الصناعة ليست متوترة حسية كالإحراق والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات. وإذا كانت العوامل في مكان الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما وتركت صبغ

[1]- ابن منظور: لسان العرب مادة عرب.
[2]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 126.
[3]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص 106.

الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر هاهنا [1]، فهذا لتمييز هو التغير الإعرابي الناتج عن تأثير العوامل اللفظية باعتبارها تصبغ الكلمات بالحركات الإعرابية حسب نوع العامل.

2-3- العوامل المعنوية:

تعد العوامل المعنوية المؤثرة في الحركة الإعرابية للجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) " مرفوعا بالرغم من انتقاء وجود مؤثر يعمل فيه الرفع فقال النحاة: بأن عامل الرفع في المبتدأ عامل معنوي سموه الابتداء" [2]. فالفاعل المعني سيسند ويؤثر في أقوى التركيب العربية وهي الجملة الاسمية المتمثلة في المبتدأ والخبر، لذا كان هناك اختلاف كبير بين وجهات النظر بي أقوى المدارس النحوية المتمثلة في المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية:

فذهب الكوفيون إلى أن الم يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو : زيد أخوك وعمر وغلامك، لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والحبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما.

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء أما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وخده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة[3].

4- وظيفة العامل:

يؤثر العامل في بنية الجملة تأثيرا كبيرا بحيث " بمقدورنا أن نفهم أن العامل هو المؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات وهو الذي يضيف الجديد إلى هذه العلاقات ويؤثر في تشكيل المعاني النحوية، وقد ذكر الوارق (تـ 381هـ) إن الإعراب "لإفادة المعنى وهو زيادة على الاسم"، ويظهر تأثير العامل في تغيير العلاقات بين أجزاء الجملة التامة المفيدة في قول الرضي: " إن العامل في الاسم ما يحصر بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضيلة أو مضاف إليه عمدة أو الفضيلة" وربما هذا هو الذي جعل النحاة يعدون الفعل أصلا في العمل ثم حملت عليه الأسماء والحروف العاملة وذلك لشبهها بالفعل أو لأنها تتضمن معناه أو لاختصاصها. وقد يكونوا رؤوا علاقات أسماء كثيرة ترجع في أصلها إلى الفعل لاقتضاء أمور عديدة: كفاعل يقوم به، ومفعول يقوم عليه، ومكان وزمان يتم فيهما، أو قد يقتضي ما يظهر أو يبين درجة الحدث ونوعه أو سببه، وعلى

[1]- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 46.
[2]- التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو، ص 275.
[3]- المرجع السابق: ص 275.

هذا ذهبوا إلى : أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول به والظرف والمفعول المطلق بأنواعه والمفعول لأجله، وفي الحال، أما الجار والمجرور فمتعلق بالفعل أو بما يشبه الفعل، أو بما يشبه الفعل، أو بما يفهم معنى الفعل أو شبهه، ثم إن العامل في المتبوع عندهم هو العامل في التابع نحو: مررت بزيد وعمروا، ورأيت زيدا وعمرا سواء كان التابع معطوفا أم نعتا أم توكيدا، أما البدل فبنية تكرار العامل[1].

5- العامل النحوي وأقسام الكلم:

" قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

- الفعل: يعمل متقدما ومتأخر، مذكورا ومحذوفا، فهو أقوى العوامل يعمل في الأسماء الرفع والنصب.
- الاسم: الأصل أن يكون معمولا لا عاملا، ويعمل لمشابهته الفعل أو لتضمنه معنى الحرف، أو لنيابته عنه.
- الحرف: لا يعمل إلا ما اختص بفعل أو اسم، فان تردد عليهما معا بطا عمله.

والحروف منها ما يعمل لفظا معنى كحروف الجر ومنها ما يعمل لفظا كخرف الجر الزائد، قسم ثالث يعمل معنى مثل (هل).

إن الأفعال اقوي العوامل اللفظية فهي أصول، وأسماء تحمل عليها إذا شابهتها. فالفرع اضعف من الأصل " فلا يقوى قوته، ولان مراتب الفروع بعد مراتب الصول" ومما هو شائع الآن أن مسائل الصل والفرع يميزها أن العلامة لا تدخل إلا على الفروع كعلامة التأنيث والجمع.

وقد صار للعامل النحوي أصول يحتكم إليها في إثبات الأحكام النحوية، وما يلابسها من خلافات تستند إلى ظاهرتي السماع والقياس، ومنها :

1. كل تغيير إعرابي سببه عامل:

ربط النحاة بين العلامة الإعرابية، والعامل المسبب لها، فالإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، فإن يظهر في التركيب قدروه. قال سيبوية: " وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع، تقول : بلد، وتريد: ورب بلد، وتقول : زيدا، تريد: عليك زيدا، وتقول الهلال، تريد: هذا هلال، فكله يعمل عمله مظهرا".

2. العامل يحدد كيفية إعراب المعمول:

[1]- السعيد شنوقة: في أصول النحو العربي، ص 191.

إذا كان العامل رافعا عرفت أن موضعه الرفع وان كان ناصبا حكمت بأن موضعه النصب...

3. غير العامل يعمل إذ شابه العامل:

إذا شابه اللفظ لفظا آخر أعطي حكمة بحسب قوة ذلك الشبه مثل تشبيههم (ما) الحجازية بـ (ليس) في نفي الخبر في زمن الحاضر عند الإطلاق.

4. قد يحذف العامل ويبقى عمله:

يحذف العامل إذا أغنت عنه القرائن، مثل وجوب حذف (أن) الناصبة للمضارع بعد واو المعينة كما ورد في قولهم: لا تأكل السمك وشرب اللبن.

5. رتبة العامل الصدارة:

الأصل أن يتقدم العامل على معموله، ولكن إذا كانت له أسباب القوة أمكنه العمل متقدما ومتأخرا مثل حجية البصريين في رفع المبتدأ للخبر لان العامل متقدم، وذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، وهذا يقضي أن كون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤذي إلى الحال محال[1].

إن نظرية العامل فكرة أصيلة نشأت في البيئة العربية واستقراء أصولها من خلال استقراء النصوص اللغوية العربية واستقراء من خلال الملاحظات التي أبداها علماء العرب على تغير الحركات الإعرابية وتأثير ذلك على التركيب والمعنى.

[1]- محمد خان: أصول النحو العربي، ص 133.

قائمة المصادر و المراجع

1- المصادر:

1. ابن جني (تـ 392هـ): الخصائص، ج 1، تح مـحمد على النجار، دار الهدى، ط 1، بيروت.
2. ابن الأنباري (تـ 577هـ): الإغراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت.
3. السيوطي (تـ 911هـ): الاقتراح في علم أصول النحو، تح مـحمد حسن، دار الكتب العلمية، 1998.

2- المراجع :

1. التواتي بن تواتي : محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الجزائر، 2008.
2. تمام حسان : الأصول، دار الكتب، 2000، القاهرة.
3. الجرجاني (علي بن مـحمد): التعريفات، تح مـحمد عبد الكريم القاضي، دار الكتاب، ط1، 1919، مصر.
4. الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، تح أبو ملحم، دار مكتبة الظلال، 1993، بيروت.
5. الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تح مازن مبارك، دار النفائس، ط 3، 1979، بيروت.
6. سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، 1987 بيروت.
7. السعيد شنوقة : في أصول النحو العربي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2008.
8. سيبوية: الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر.
9. الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة العصرية، ط1، 2007، بيروت.
10. شوقي ضيف : المدارس النحوية، دار المعارف، ط1، القاهرة.

11.فصيح مقران: المنهل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، الوسام العربي، ط 1، 2001، بيروت.
12.محمد خان : أصول النحو العربي، منشورات مخبر اللسانيات، 2012، بسكرة.
13.ابن منظور : لسان العرب، تح خالد رشيد القاضي، دار ادسوفت، ط 1، 2006، المغرب، مادة ن ح و.
14.علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط1، 2006، القاهرة.
15.ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، دار الجيل، ط5، بيروت.
16.الغزالي (أبو حامد): المستصفى، ج 1، تح سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، 1997.
17.عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، الجزائر العدد الأول.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	03
المحاضرة الأولى	05
المحاضرة الثانية	12
المحاضرة الثالثة	18
المحاضرة الرابعة	23
المحاضرة الخامسة	29
المحاضرة السادسة	35
المحاضرة السابعة	39
المحاضرة الثامنة	44
المحاضرة التاسعة	50
المحاضرة العاشرة	55
المحاضرة الحادية عشرة	59
المحاضرة الثانية عشرة	64
المحاضرة الثالثة عشرة	71
المحاضرة الرابعة عشرة	74
المصادر و المراجع	79
فهرس الموضوعات	81